وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي- الجزائر
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسـم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع

دور المنـــاطـــق الحرة في جـــذب الاستثمـــار الاجنبـــي المبـــاشر

- دراســـــة حالـــــة الاردن -

مذكـرة مقـدمة كجـزء من متطلبات نيل شهـادة المـــاستر في المسار(علوم التسيير، العلوم الاقتصادية.....)

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعـداد الطـالـب:

➢ **زكريا فوغال**

الأستاذ المـشرف:

➢ **د/صبرينة كردودي**

رقـم التسجيل:	*.....تطلب من القسم*
تـاريخ الإيـداع	.....

السنة الجـامعية:2014-2015

الاهداء:

أهــدي هذا العمل المتــواضع:

الى الوالديــن الكريــميــن حفظهمــا الله.

الى جــدي شفــاه الله.

الى جميــع افــراد العــائلة.

الى كــل الاصدقــاء والزمــلاء الطــلبة.

الشكر والتقدير:

أولا أحمد الله عز وجل واشكره على نعمته وتوفيقه في إنجاز هذه المذكرة، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة، الدكتورة "صبرينة كردودي" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى إرشاداتها وتوجيهاتها القيمة والمرونة في تعاملاتها معي فلها مني كل الاحترام والتقدير وجزاها الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

كما أتوجه بفائق الشكر والامتنان إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل اللذين تتلمذت على أيديهم.

وفي الأخير أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة.

ملخص الدراسة

الملخص:

عرفت المناطق الحرة انتشاراً واسعاً عبر مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية واصبحت عبارة عن اماكن تشهد مناطقها، كثافة الاستثمار الاجنبي والمحلي والنشاط الكبير جدا في حركة التجارة، حيث تُعد احدى اهم وابرز العوامل الجاذبة لاستثمار الاجنبي المباشر، كونها تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف وتحقيق التكامل بين المشروعات المحلية والمشروعات المقامة على المناطق الحرة، وتعتبر هي المحور الرئيس في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العديد من البلدان.

ويهدف هذا البحث الى دراسة المناطق الحرة الاردنية من جهة ومعرفة الاسباب الحقيقية وراء الغاء المنطقة الحرة ببلارة من جهة اخرى، فالمناطق الحرة الاردنية شهدت تطورا ملحوظا منذ نشأتها، وان كانت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر قليلة نوعا ما مقارنة بحجم الاستثمارات الاخرى الا انه وبصفة عامة نجحت مؤسسة المناطق الحرة الاردنية في تحقيق اهدافها من خلال زيادة حركة الاستثمارات وحركة التجارة داخل المناطق الحرة رغم ان الاردن يعد بلد فقير الامكانيات الطبيعية، اما بالنسبة لإلغاء المنطقة الحرة ببلارة هو عدم تكامل مقومات انشاء ونجاح المناطق الحرة وغياب اول مقومان الاستقرار السياسي والامني.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة – الاستثمار الاجنبي المباشر – الدول المضيفة – مناخ الاستثمار.

ملخص الدراسة

Résumé:

Les zones franches connus répandue à travers les différents pays du monde, en particulier les pays en développement et de devenir un des endroits qui connaissent leurs zones d'intensité de l'investissement étranger et domestique est très grande dans le mouvement du commerce et de l'activité, qui est l'un des facteurs les plus importants qui attirent les investissements étrangers directs, étant significativement contribuer à attirer les investissements et le transfert de la technologie moderne et la réinstallation dans le pays d'accueil et l'intégration des projets et des projets construits sur les zones franches locales, et est considéré comme l'axe Président à attirer l'investissement direct étranger dans de nombreux pays.

Cette recherche visait à étudier les zones franches jordaniennes d'une part et de découvrir les véritables raisons de l'annulation de la zone libre "blarh" D'autre part, les zones franches de la Jordanie a connu une évolution remarquable depuis sa création, bien que le ratio de l'IED peu par rapport à la taille des autres investissements, mais quelques-uns et généralement réussi Fondation jordaniens zones franches dans la réalisation de ses objectifs par un mouvement accru de l'investissement et le commerce dans les zones franches, malgré le fait que la Jordanie est un pays pauvre et possibilités naturelles, soit pour l'annulation de la zone libre "blarh" est le manque d'intégration des éléments de la mise en place et le succès des zones franches et l'absence de la première de la stabilité politique et la sécurité Mqoman.

Mots clés:

Les zones franches - investissement direct étranger - les pays d'accueil - le climat d'investissement.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضـــوع
–	الإهداء والشكر
–	ملخص الدراسة
IV– I	فهرس المحتويات
VI–V	فهرس الجداول والأشكال
أ – ه	**المقدمة العامة**
أ	اشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	اهداف الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ب – ج	مبررات اختيار الموضوع
ج	المنهج المستخدم في البحث
ج	صعوبات الدراسة
ج – د	الدراسات السابقة
د – ه	اقسام الدراسة
29 – 1	**الفصل الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر**
2	تمهيد الفصل الاول
3	**المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر**

فهرس المحتويات

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	6
المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	10
المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر	14
المطلب الاول: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	14
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر	17
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر	20
المبحث الثالث: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	23
المطلب الاول: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	23
المطلب الثاني : الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنب المباشر	26
خلاصـــة الفصـــل	29
الفصل الثاني: المناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر	30 – 54
تمهيد الفصل الثاني	31
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة	32
المطلب الأول: التطور التاريخي للمناطق الحرة	32
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة واهميتها	34
المطلب الثالث: أنواع المناطق الحرة والفرق بينها وبين بعض الانظمة الشبيهة	38
المبحث الثاني: مقومات انشاء المناطق الحرة و دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	44
المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق	44

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة	45
المطلب الثالث: معوقات نجاح المناطق الحرة	48
المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر	49
خلاصـــة الفصـــل	54
الفصل الثالث: المناطق الحرة الاردنية والغاء المنطقة الحرة لبلارة	90 – 55
تمهيد الفصل الثالث	56
المبحث الاول: المناطق الحرة الاردنية	57
المطلب الاول: نشوء المناطق الحرة الاردنية وتطورها	57
المطلب الثاني: حركة الاستثمارات في المناطق الحرة الاردنية	65
المبحث الثاني: المنطقة الحرة ببلارة و اسباب الغائها	79
المطلب الاول: تجربة المنطقة الحرة ببلارة	79
المطلب الثاني: اسباب الغاء المنطقة الحرة ببلارة	87
خلاصـــة الفصـــل	90
الخـــاتمة العامـــة	95 – 91
خـــاتمة عـــامة	92
اختبـــار الفرضيـــات	93 – 92
نتـــائج الدراسة	94 – 93
التوصيـــات	94
آفـــاق الدراســـة	95

فهرس المحتويات

قــائمة المــراجع	100 - 96
الملاحق	104 - 101

فهرس الـــجداول و الاشكـــال

اولا: فـــــهرس الـــــجداول

رقم الجدول	عنوانـــــــه	الصفحة
01-01	اسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية	18
02-02	انـــواع المنـــاطق الـــحرة ومزايـــاها المـــختلفة	39
01-03	حجـــم تدفق الاستثمـــار الاجنبـــي الى الاردن	65
02-03	توزيع الدورات و البرامج التدريبية و المشاركين فيها حسب مكان الانعقاد للأعوام 2009-2010	68
03-03	توزيع عقود الاستثمار ومساحتها حسب النشاط و المنطقة الحرة خلال عامي 2009-2010	69
04-03	عدد الشركات المسجلة و راس مالها في المناطق الحرة العامة و الخاصة لنهاية عامي 2009 و 2010	71
05-03	توزيع الشركات المسجلة في المناطق الحرة العامة و الخاصة و رأسمالها حسب نوع الشركة حتى نهاية عام 2010	72
06-03	حجم التجارة في المناطق الحرة العامة و الخاصة خلال الفترة 2005-2010	73
07-03	مساهمة اهم ثمانية مناطق حرة في حجم التجارة في المناطق الحرة	74
08-03	قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة و الخاصة خلال الفترة 2005-2010	75
09-03	مساهمة المناطق الحرة العامة و الخاصة في قيم تجارة المناطق الحرة الاردنية	76
10-03	حـــجم تـــدفق الاستثمـــار الاجنبـــي الى الجـــزائر	84
11-03	النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المطقة الحرة	86

ثانيا: فـــــهرس الاشكـــــــال:

رقم الشكل	عنوانـــــــه	الصفحة
01-01	دورة حيـــاة المنتـــوج الـــدولي	07
01-02	نـــموذج قـــوى التنـــافس الخـــمس	50

المقدمة العامـــة

المقدمة العـــامة

مقدمة عامة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم و التقلبات المالية في اقتصاد مختلف البلدان بسبب سياسات غير مدروسة و الاستثمار في اسواق نسبة الخطورة فيها جد عالية، والذي عاد بالسلب على التنمية الاقتصادية و توفير الرفاهية داخل البلدان خاصة في الدول النامية، فقد سعت مختلف الحكومات الى البحث عن طرق وسبل تمويل المشاريع المحلية من خلال برامج تمويل ملائمة تكون نسبة الخطورة فيها جد قليلة، ويعتبر من اهم مصادر التمويل الاقتراض الخارجي، لكن العالم فوجئ بأزمة الديون في الثمانينات و التسعينات، بسبب عجز البلدان النامية من دفع اقساط القروض هذا ما جعلها تبحث عن مصدر اخر للتمويل، ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر من بين اهم مصادر التمويل باعتباره محركا ديناميكيا لاقتصادات مختلف الدول، بسبب ان المستثمر في هذا النوع يستثمر في الموجودات و الشركات و المصانع، الامر الذي يُنقص من احتمال تعرضه الى التقلبات المالية كسعر الصرف و التضخم.

ولجذب هذا النوع من الاستثمارات لابد على البلد المضيف توفير بيئة ملائمة تساعد وتسهل في عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، ويعتبر مناخ الاستثمار الاجنبي عبارة عن أوضاع وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية تتم فيها العملية الاستثمارية التي تنعكس سلبا او ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، اذ ان هذه الاوضاع والظروف تترجم في مجملها الى عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتعتبر المناطق الحرة عاملا من بين العوامل التي تلجأ اليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وكذلك الاستثمارات المحلية الهاربة، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات مالية و حوافز ضريبية و جمركية وعمالة رخيصة نسبياَ وبيئة استثمارية تُدار من قِبل ادارات محترفة تسهل و تساعد مختلف العمليات الاقتصادية فوق المناطق الحرة، مما يُمكِّن المؤسسات و الشركات المتعددة الجنسيات من زيادة قدرتها التنافسية، فزيادة اعداد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة احدى الظواهر التي أخذت انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع واثار هذه المناطق الحرة التي تقدم الدفع الاقتصادي للدولة المنشئة لها.

اولاً: اشكالية الدراسة

بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الآتي:

– ماهي مقومات نجاح المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية:

- ما دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؟
- ما هي الاسباب الحقيقية التي ادت الى الغاء المنطقة الحرة ببلارة ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الاسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- تقوم المناطق الحرة بتهيئة و توفير اوضاع وظروف قانونية واقتصادية و اجتماعية مرنة تتماشى مع مختلف العمليات الاقتصادية المختلفة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- يعتبر امضاء الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي عاملا اساسيا لإلغاء المنطقة الحرة ببلارة، اضافة الى ان الجزائر سوف تنظم قريبا الى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينص حول تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر والتطرق لكل جوانبه.
- تحديد مفاهيم المناطق الحرة و دورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- التعرف على التجربة الاردنية في المناطق الحرة و معرفة الاسباب الحقيقية وراء الغاء المنطقة الحرة ببلارة.

رابعاً: اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في انتشار ظاهرة المناطق الحرة في العالم و الدور الفعال الذي تقوم به في تحريك عجلة التنمية و نمو الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة، وذلك عن طريق اتباع هاته المناطق لسياسات وفلسفة تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يشهد تنافساً كبيراً بين مختلف الدول للحصول على اكبر تدفق ممكن، و هذا للمزايا العديدة التي يضيفها الاستثمار الاجنبي المباشر لاقتصاد البلدان المستقبلة له.

خامساً: مبررات اختيار الموضوع

تتجلى اسباب اختيار هذا الموضوع في:

- حداثة الموضوع.
- ديناميكية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحريك مختلف اقتصاديات الدول.
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع خاصة عن المناطق الحرة.
- أهمية المناطق الحرة ودورها الفعال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- اسباب فشل والغاء المناطق الحرة في الجزائر (منطقة بلارة) ومحاولة معرفة أسباب نجاحها نسبيا في دول عربية لا تتمتع بالإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للجزائر.

سادساً: المنهج المستخدم في البحث

من اجل الاجابة على اشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الاول و الثاني من خلال تعرضنا الى ظاهرة المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين في الآونة الاخيرة، و الوصفي التحليلي في الفصل الاخير و ذلك لتحليل حركة الاستثمارات و حركة التجارة داخل مختلف المناطق الحرة الاردنية.

سابعاً: صعوبات الدراسة

تتجلى صعوبات الدراسة في النقص الكبير جداً في المراجع بخصوص المناطق الحرة وقلة الدراسات حول هذا الموضوع في الجزائر وحتى ان وجدت فهي عبارة عن عناصر ثانوية لا يتم التعمق فيها، وكذلك نقص البيانات عن حركة الاستثمار و التجارة في مؤسسة المناطق الحرة الاردنية و يعد اخر تقرير لها سنة 2010، الامر الذي اثر على فترة الدراسة، وانعدام البيانات و الاحصاءات عن المنطقة الحرة ببلارة.

ثامناً: الدراسات السابقة

– محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، حيث تعتبر اهم النتائج التي تحصل عليها ان المناطق الحرة في طليعة الاذرع الاستثمارية للدول كونها تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات و ترسيخ اهداف نقل و توطين التكنولوجيا الحديثة و تحقيق التكامل بين المشروعات الوطنية و مشروعات المناطق الحرة، بما يساعد في دعم القاعدة الصناعية التصديرية و زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وقد اصبحت المناطق الحرة واجهة استثمارية هامة ورافد من روافد الاقتصاد المحلي لأي بلد.

– مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، ومن اهم النتائج التي تحصل عليها المناطق الحرة تشكل الاطار و النموذج القانوني الاقتصادي الناجع و الذي يضمن على مصالح جميع اطراف المعادلة الاقتصادية، لكن بشرط توفير مقومات نجاحها و الحرص على التقليل من سلبياتها و صولا الى ترقيتها.

– بلعزوز بن علي واحمد مداني، دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"– ، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين النتائج التي وصلت اليها هذه الدراسة ان المناطق الحرة تتمتع بخصوصية نظامها التشريعي القائم على منح الاعفاءات الضريبية و الجمركية و تخفيفها، بالإضافة الى تحفيزات هيكلية و ادارية، وتستفيد الدولة المضيفة من هذه الاستثمارات من خلال رفع مستوى التشغيل و تخفيض عجز الميزانية، و الاستفادة من التكنولوجيا و رفع مستوى التدريب و التأهيل و اكتساب تقنيات التسيير الرشيد في كافة المجالات.

– منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، هناك صور و اشكال للمناطق الحرة الا ان الاتجاه الحالي هو اقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة و خاصة في الدول النامية مع بروز مؤشرات لظهور مناطق متخصصة في الخدمات، وان المنطقة الحرة ببلارة لن تساهم في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية الا اذا تم ادراجها في اولويات برنامج الانعاش الاقتصادي.

– كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، ومن أهم النتائج التي تحصلت عليها بأن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية.

– مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، و من اهم النتائج التي تحصلت عليها ان المنطق الحرة تعد وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية و التي على راسها البطالة، و لكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي يقع على عاتق الدولة المضيفة لها توفيرها بشكل يساعد على نجاحها.

تاسعاً: اقسام الدراسة

لقد اقتضت دراستنا الى تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

– **الفصل الاول:** جاء تحت عنوان الاطار النظري الاستثمار الاجنبي المباشر و تم من خلاله على تقديم عرض مفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقسيمه الى ثلاث مباحث.

– **الفصل الثاني:** تم ذكر ماهية المناطق الحرة و التطرق الى تعريفها لغويا واصطلاحا ومقومات انشاءها و نجاحها، والدور الفعال الذي تقدمه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه الى مبحثين.

– **الفصل الثالث:** وتم الاشارة الى تجربة الاردن كعينة ومثال يُحتذى به، نظرا لما تحتويه المناطق الحرة في الاردن من تجارب وخبرات رائدة في هذا المجال، باعتبارها منطقة حرة تسعى الى تنمية اقتصادها والنهوض به، ومعرفة اسباب الغاء المنطقة الحرة ببلارة، وهذا بتقسيم الفصل الثالث الى مبحثين.

الفصل الاول:

الاطار النظري

للاستثمار الاجنبي

المباشر

الفصل الاول الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يحتل الاستثمار الاجنبي المباشر اهمية اقتصادية كبيرة لجميع دول العالم، ادى لاحتدام التنافس بين مختلف دول العالم حول جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك نتيجة لدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل و المعيشة و ايجاد المزيد من فرص العمل و تحسين المهارات و الخبرات الادارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير ، وقد اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال ازالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها الى السوق المحلي عن طريق سن قوانين استثمار تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الاجانب او المحليين على حد سواء او انشاء مناطق تتميز عن الاقليم الجمركي للدولة المضيفة تتمتع بقوانين خاصة و ذات كثافة انتاجية، وسنتناول في هذا العنصر من البحث وضع مفهوم شامل للاستثمار الاجنبي المباشر ونبين العوامل الجاذبة له وليتم الالمام بالموضوع قمنا بتقسيم الفصل الاول الى:

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني : دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث :عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الاول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر

لإعطاء مفهوم للاستثمار الاجنبي المباشر يجب معرفة ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والتي اختلف فيها الكثير من الباحثين وسنتطرق في هذا العنصر الى محددات واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يبقى الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مصادر التمويل وسبب اساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نحو الامام.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

لا يوجد تعريف محدد للاستثمار الاجنبي المباشر بل هناك عدة تعاريف تختلف فيما بينها، وقبل معرفة الاستثمار الاجنبي المباشر نتعرف على الاستثمار بصفة عامة.

اولا: الاستثمار بصفة عامة

– هو عبارة عن مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب أي أن الاستثمار هو استخدام المال و تشغيله قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال و ينمو على مدى الزمن.[1]

– ويعرف الاستثمار على انه ذلك التيار من الانفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الاعمال و المشروعات في الاقتصاد القومي على شراء تكوين او انشاء الاصول الانتاجية او السلع الراس مالية الجديدة بمختلف انواعها خلال فترة زمنية محددة.[2]

– وهو ايضا استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[3]

– الاستثمار هو أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويأخذ الاستثمار عدة أشكال مثل "الشركة"، وتعني أي هيئة تم تأسيسها او تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء كانت أم لم تكن تهـدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة او مسيطر عليها من قبل القطاع الخاص او الحكومي، وتشمل الشركة او الشراكة او الائتمان او المشاريع المشتركة او المؤسسة الفردية او الفرع، او الرابطة او أي هيئة أخرى.[4]

---

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 02.

[2] مروان محمد السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص210.

[3] الزين منصوري، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 03.

[4] مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.

وعليه فالاستثمار هو توظيف الاموال او الاصول المالية في مشاريع اقتصادية سواء اكانت طويلة او قصيرة الاجل للحصول على عائد متوقع في اقل فترة زمنية ممكنة وباقل التكاليف.

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

1- تعاريف بعض الباحثين:

لم يصل اغلب الاقتصاديين الى تعريف موحد للاستثمار الاجنبي المباشر وسنقوم بعرض بعض التعاريف لبعض الدارسين فيما يلي:

- **تعريف فريد النجار:** "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك اصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، اي بمعنى اخر تأسيس شركات او الدخول مع شركاء في شركات لتحقيق عددا من الاهداف الاقتصادية المختلفة".[1]

- **تعريف فار عبد الواحد:** "عبارة عن الاستثمارات الناشئة عبر الحدود نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري و الموارد الاقتصادية بين مختلف الدول، و يكون تمويلها كاملا أو جزءا منه برأس مال أجنبي، و يتساوى في ذلك أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك الاستثمارات".[2]

- **تعريف عبد السلام أبو قحف:** "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة للمشروع، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه في الدولة المضيفة".[3]

- **منصوري الزين:** "كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها".[4]

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

[2] الفار عبد الواحد، **الاستثمارات الأجنبية**، دار المعارف، مصر، 1972، ص 09.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 401.

[4] الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص 23 .

2- من وجهة نظر بعض الهيئات الدولية والاقليمية:

- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** "هو نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطن آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة، إضافة إلى تمتعه بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):** "على انه استثمار طويل الاجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد اخر".[2]

- **تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):** "هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع".[3]

ومن خلال هذه التعاريف نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل ذلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يكون بواسطة شركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا: خصائص الاستثمارات الاجنبية المباشرة

ومما سبق تتميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعدة خصائص اهمها :[4]

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية و من جهة اخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف، اضافة الى انه يدعم مبادلات التجارة

[1] عبد المجيد قــدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 02.

[3] نشأت على عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي** الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 203.

[4] عبد المجيد قــدي، مرجع سابق، ص 254.

الخارجية، من خلال اتجاهه، للاستثمارات في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح حيث توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمبدأ النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها، وايضا من الممكن تواجد مستثمر وطني إلى جانب مستثمر أجنبي، وذلك تبعا لنسبة المساهمة المتفق عليها عند بداية الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

حظي الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين ومحاولة اعطاء تفاسير نظرية عن سبب ظاهرة تدفق رؤوس الاموال بمختلف اشكالها بين مختلف الدول و سنحاول في هذا العنصر التطرق لاهم النظريات التي فسرت ظاهرة الاستثمار الاجنبي فيما يلي:

- نظرية عدم كمال السوق.
- نظرية دورة حياة المنتوج.
- نظرية الموقع.
- نظرية الحماية.

- نظرية عدم كمال السوق:[2]

تم صياغة هذه النظرية من قبل الباحث الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" في عام 1960، الذي حاول تحليل اسباب اختيار الشركات الكبيرة تحويل استثماراتها الى الخارج بدل البلد الاصلي للشركة، انطلاقا من نظريته عدم كمال السوق والتي تعمد على فكرتين هي ان اسواق الدول النامية خالية من المنافسة، وعدم قدرة

[1] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

[2] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 108.

الشركات المحلية على المنافسة، اي ان هذه النظرية تقوم على احتكار السوق من طرف الشركات الاجنبية نظرا لغياب السلع وعدم توفر الخدمات في البلد الضيف او البلدان النامية.

وحسب هذه النظرية فان تدفق رؤوس الاموال الى الدولة المضيفة يعتمد على احدى هذه العوامل:

- حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية بالمقارنة بشركات بدول المضيفة.
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات الأجنبية عن مثيلتها بالدولة المضيفة.
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- حالة امتلاك الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة لدى شركات الدولة المضيفة.
- حالة تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة عملية التصديرلهذه الدول وبذلك تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لغزو مثل هذه الأسواق.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية والمالية التي تمنحها لها الدولة المضيفة.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من قبل بعض الاقتصاديين و جاء في مجملها:[1]

- افتراض ادراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص و قيود الاستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية بأية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الانتاجية خارج الدولة الام كوسيلة لتحقيق الارباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل اخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

- نظرية دورة حياة المنتوج: [2]

لقد قامت هذه النظرية على انقاذ عيوب النظرية السابقة، وكان من رواد هذه النظرية الامريكي "ريموند فرنون" عام 1966 حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر اول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية و الاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر دفاعيا يقصد به حماية اسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما انها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الامريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية التي تتمتع بها.

---

[1] ملوكة برورة، **أثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر–** ، مذكرة شهادة الماستر (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 18.

[2] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربة – دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والسعودية –** ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 75.

و تمر حياة المنتوج الدولي على عدة مراحل و التي سنوضحها من خلال هذا الشكل التالي:

شكل رقم (01-01): دورة حياة المنتوج الدولي.

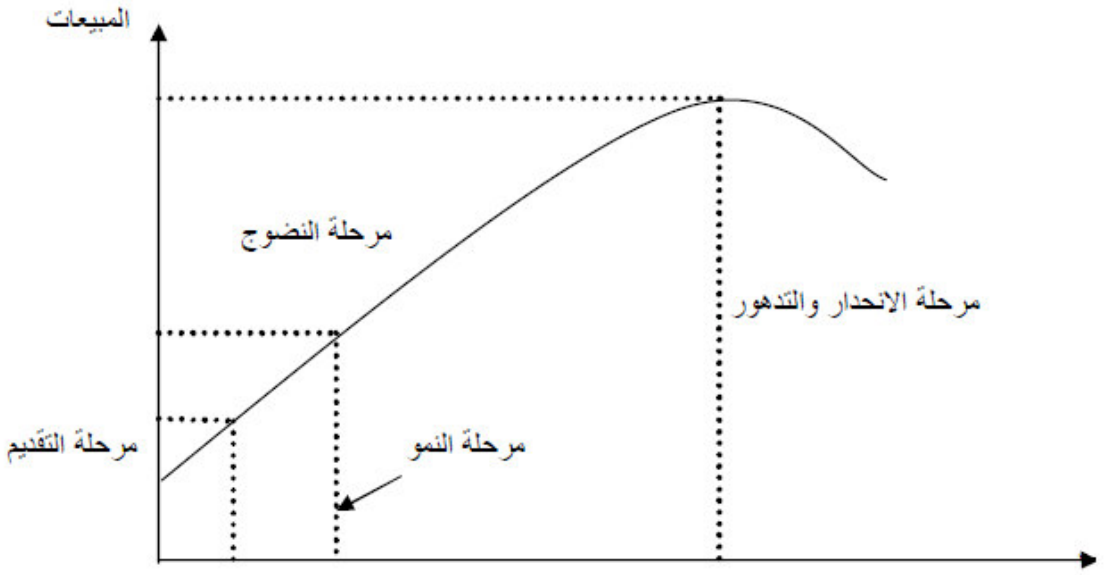

المصدر: علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص166.

ومن خلال الشكل رقم: (01-01)، نلاحظ انه هناك اربعة مراحل يمر عليها المنتوج الدولي وهي:[1]

- مرحلة التقديم
- مرحلة النمو
- مرحلة النضوج
- مرحلة الانحدار و التدهور

- **المرحلة الاولى:** تبدا مرحلة التقديم عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول السباقة للاختراع تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من انتاج منتوج جديد، حيث نجد من بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة ورؤوس الاموال الكافية بالإضافة الى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي.
- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تبدا الدول عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق النتوج في اغلب الاسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الاجانب على هذا المنتوج وهذا ما ينجم عنه تحقيق ارباح طائلة.

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص76.

- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة تبدا الدول المتقدمة الاخرى بإنتاج هذا المنتوج او تقوم الشركات المخترعة الام بإنتاج هذا المنتج في الدول الاجنبية و ذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على اساس توفر تكاليف انتاج اقل.
- **المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة حيث تبدا صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الام على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الاخرى، ومنه تبدا دول الشركات الاصلية في استيراد نفس السلع من الدول الاخرى.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتوجات الجديدة اضافة الى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الانتاجية خارج الدولة الام كوسيلة لتحقيق الارباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل اخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق، فرغم اهتمام" فرنون "بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً، وهناك ايضا من يعيب على النظرية انها تقوم بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

- نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع و العوامل التي فسرها " جون دنينغ" و تدعوا الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الانتاج و التسويق و الادارة وهي :[2]

- **العوامل التسويقية:** منافذ التوزيع، وكالات الاعلان، حجم الاسواق، درجة التقدم التكنولوجي.

[1] عمار زودة، مرجع سابق، ص 115.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 403-404.

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، انخفاض في مستويات الاجور، درجة التقدم التكنولوجي.
- **اجراءات الحماية:** التعريفة الجمركية، القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير.
- **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنى التحتية، بالإضافة الى الاغراءات و الامتيازات و الحوافز المقدمة للمستثمرين الاجانب.

- نظرية الحماية:[1]

تقوم هذه النظرية على توضيح اهم الاجراءات و التدابير التي تعتمدها الشركات الاصلية لحماية الاختراعات التي طورتها في كل المجالات وضمان عدم تسربها الى الدول الاخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة، فالشركات المستثمرة تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل بحوث التطوير والابتكارات أو أي عمليات أخرى جديدة، وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الاحتكار عنها وتبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق، وفي هذا الشأن يرى" هود وينج" بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، وقد ظهرت أساليب حديثة لممارسة الحماية، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المستثمرة، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات" GATT" والتي تمت بعد جولة الأورغواي (1986-1993)، والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة "برن" وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية، وبراءات الاختراعات.

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتحدد اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الاهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم الى الدول المضيفة وهناك اشكال للاستثمار الاجنبي المباشر تحدد حسب نسبة الملكية للمشروع من طرف المستثمر الاجنبي المباشر.

اولا: حسب اهداف المستثمر الاجنبي.

ومن بين اهم اشكال هذا المعيار تتمثل فيما يلي:[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 404.

[2] مصطفى صالح القريشي، **المالية الدولية**، دار الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص 168.

1- الاستثمار الباحث عن الموارد:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ان هذا النوع من الاستثمار يستهدف تلك البلدان التي تحتوي على حجم سوق كبير لمواجهة حاجات اسواقها المحلية، فقد ساد قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شان هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما انه له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

تقوم الاستثمارات الاجنبية في هذا النوع باتباع اسلوب تجزئة الانتاج بين عدد من الدول المجاورة و كمثال واضح على ذلك فشركة "تسليه" العاملة في منطقة شمال افريقيا و الشرق الاوسط حيث يختص كل فرع منها في منتج واحد في السوق الاقليمية، بينما يقوم كل فرع منها باستيراد السلع الاخرى من الفروع الزميلة في الدول المجاورة، ومنه اصبح بمقدور المنطقة الحصول كافة السلع الا ان كل الفروع مسؤول بمفرده عن انتاج جزء صغير من مجموع السلع.

4- الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملّك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ثانيا: حسب نسبة الملكية للمشروع من طرف المستثمر الاجنبي

ومن بين اهم اشكال هذا المعيار تتمثل فيما يلي:[1]

1- الاستثمار المشترك:

وهو مشروع يمتلكه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و لا تقتصر المشاركة على راس المال المساهم بل قد تشمل الادارة، الخبرة، براءات الاختراع و العلامات التجارية، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة تراكم راس المال وادخال التقنيات والمهارات وتوفير فرص العمل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات و احلال الواردات، تنمية قدرات الكوادر الوطنية وايجاد روابط مع المشاريع المحلية.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر اجنبي:

ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الاشكال المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات بسبب خوفها من تسرب التكنولوجيا التي تمتلكها الى الشركات المحلية على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيرا في السماح بتواجد هذا الشكل خوفا من الاحتكار و التبعية الاقتصادية الا ان المشهد في الواقع يظهر تواجدها و بشكل نتزايد في الدول النامية.

وتتجسد في قيام الشركات الاجنبية بإنشاء فروع لها في الاقتصاد المضيف ومن مميزاته زيادة تراكم راس المال واحلال الواردات و زيادة الصادرات مما ينجم عنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما تساهم في ادخال التكنولوجيا المتقدمة و المهارات الادارية والتنظيمية والتسويقية.[2]

3- عمليات التجميع عن طريق مشروعات ضخمة

كما انه توجد بعض الاشكال التي تقام عليها عمليات التجميع والمشروعات الكبرى، تتميز بكثافة الاعمال الاقتصادية خاصة الصناعية التي تحتضنها المناطق الحرة والتي تكون جذابة للاستثمارات بمختلف اشكالها و سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم.

ومما سبق نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل ذلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر تأتي به الشركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع، ولدراسة اسباب الاستثمار الاجنبي المباشر قام بعض الاقتصاديين بتحليله عن طريق صياغة نظريات تفسر دوافع الاستثمار

[1] مصطفى صالح القريشي، مرجع سابق، ص 170.

[2] عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق، ص 491.

في الخارج بمختلف اشكاله سواء اكان حسب اهدافه او حسب نسبة ملكية المستثمر الاجنبي للمشروع وهناك مناطق حاضنة للمشاريع الاقتصادية تسمى بالمناطق الحرة والتي سنتطرق اليها في عنصر اخر.

المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

تختلف دوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر الراغب في الاستثمار خارج بلده عن البلد المضيف للمستثمر كما ان هناك مزايا و عيوب للاستثمار الاجنبي المباشر والتي سوف نتكلم عنها في هذا العنصر.

المطلب الاول: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: دوافع المستثمر الاجنبي

والتي تتمثل معظمها في ما يلي:[1]

1- طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها، لغرض تفادي الإخفاق.

2- زيادة العوائد:

وذلك دون زيادة نسب المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة اوجه منها التخلص من تكاليف المواد الاولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، اما اذا كان التحويل غير مسموح به كليا او جزئيا مما يعني ضرورة اعادة استثمار العوائد من جديد، وتبعا لهذا التحليل فان اغلب الشركات الكبرى التابعة للدول المتقدمة تقوم بنقل العمليات الانتاجية الى الدول المجاورة او غير المجاورة التي تتوفر بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى اجورها.

3- زيادة المبيعات:

مهما كبر حجم سوق دولة ما، فانه يبدو صغيراً جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى و هي عديدة، تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

[1] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الاجنبي- المعوقات والضمانات القانونية** - ، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2006، ص 77.

4- تخفيض المخاطر:

يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج اذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيف عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

5- تحسين الموارد و ضمان توفيرها:

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانيتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6- الاستفادة من المزايا المكانية:

التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة الى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الاجنبي، و التي تنعكس في تكاليف الانتاج او انخفاض معدلات الضرائب على الارباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار إن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

ثانيا : دوافع البلد المضيف

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، الى جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد اصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة، و تتمثل هذه الدوافع ما يلي: [1]

1- سد فجوة الادخار و الاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعلانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه

[1] كريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 56- 58.

الأخيرة غير متاحة بسهولة و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي يدفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، وأمام تراجع الإعلانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعلانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي، و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين دفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

3- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4-الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، بينما القروض و الاعلانات المالية الاجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة او منعدمة او تستغل في غير اغراضها الاولية.

5- تخفيض مستوى البطالة:

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

6- نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويرها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة.

7- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية:

تتمتع اغلب البلدان النامية بموارد طبيعية مختلفة لكن لا يتم استغلالها بالشكل المطلوب بسبب ضعف الطاقات الانتاجية الذاتية للبلد التي لا تسمح بالاستغلال الامثل لهذه الموارد وهذا ما يتوفر في الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك من الامكانيات ما يسح لها بالاستغلال المناسب للموارد الطبيعية، حيث يعد الاستثمار الاجنبي عنصرا مكملا لهذه الطاقات الانتاجية.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي عدة مزايا وتختلف بين الدولة المضيفة و المستثمر الاجنبي.

اولا: مزايا الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل اهم هذه المزايا فيما يلي: [1]

- ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر تساهم في زيادة تدفق و حجم رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية يتاح انتاجها لأغراض التصدير او تحل محل الواردات وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل واردات جديدة.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال وذلك عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الاجنبية.
- تدفق التكنولوجيا الحديثة هذا بإقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة ومن جهة اخرى اكتساب و استغلال تقنيات جديدة للإنتاج و كذا المعارف التكنولوجية الاخرى مما يؤدي الى خلق قيمة مضافة اكبر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] عبد السلام ابوقحف، مرجع سابق، ص 426.

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث اساليب العمل والتدريب.[1]
- زيادة حجم المشاريع يؤدي الى اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.
- اضافة الاستثمارات الاجنبية الى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية و تعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتحدد لتلك الاستثمارات او اعادة استثمار عوائدها.
- نشر التقنيات الجديدة، وكذلك الاصول الغير مادية كالمهارات التنظيمية الحديثة التي تتميز بها الشركات الاجنبية كجلب اليد العاملة الماهرة، ورجال الاعمال المهتمين بالتنظيم العلمي.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة حيث ان الاثار الاولية للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة تعد ايجابية نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الاجنبي.
- يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة و من جهة اخرى يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم وطلقاتهم الانتاجية اي يساهم في انشاء مناخ عمل ملائم لراس المال الوطني.

وفي ما يلي اسهامات بعض الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية من خلال الجدول التالي:

[1] قليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 175–176.

الجدول رقم (01-01): اسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.

المنافع	اسباب وعوامل تساعد على تحقيق النافع	الاثار الاولية	الاثار الثانوية
1- زيادة تدفق رؤوس الاموال والاثر على ميزان المدفوعات	- بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة _استغلال الموارد المحلية وفتح أسواق جديدة للتصدير	- تحسين وضعية ميزان المدفوعات و زيادة في المحصلات من النقد الاجنبي	- تحسين المقدرة و النمو الاقتصادي و السياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية و انخفاض الاسعار و زيادة الصادرات و تدعيم الاستغلال الاقتصادي و تنمية او خلق هوية مستقلة للدول المضيفة
2- تنمية الناتج القومي	- استيراد كمية قليلة من المستلزمات و المواد الخام بصفة عامة لا تدخل الشركات الاجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية و هذا يضمن عدم خروج اي شركة وطنية من السوق	- احتمال خروج بعض من الشركات الوطنية	- زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الارباح وتنمية الملكية الوطنية انشاء طبقات جديدة من رجال الاعمال. - تحسين المقدرة التنافسية و الانتاجية للشركات الوطنية عن طريق ادخال تحسينات على طريق الانتاج و الادارة
3- نقل التكنولوجيا	- تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية وادخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات	- الاستثمار المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة التكنولوجية الى الدول المضيفة	- تنمية المهارات و المعرفة الحالية - ادخال انواع جديدة من المهارات و المعارف في شتى المجالات الاقتصادية - اكتساب مهارات و معارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الاجنبية في كافة المجالات الفنية و الادارية - تدعيم و تنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة - تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة و بأسعار منخفضة

المصدر: عبد السلام ابو قحف، **ادارة الاعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص68.

ثانيا: مزايا الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمستثمر الاجنبي (الشركات الجنبية)

وتتمثل اهم هذه المزايا فيما يلي: [1]

- توافر الحرية الكاملة في الادارة و التحكم في النشاط الانتاجي و سياسات الاعمال المرتبطة بمختلف اوجه النشاط الوظيفي للشركة، وهذا ما يسمح له باستغلال ميزتها التنافسية كاملة.
- تعظيم حجم الارباح المتوقعة و الناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الانتاج في الدول المضيفة
- استثمار الاموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة و المتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل و مختلف العقبات التي تعيق تجسيد الاستثمارات.
- المساهمة في ايجاد مزايا تسويقية للمؤسسة عن طريق تواجدها في السوق المحلي للبلد الضيف وقربها من المستهلك النهائي.
- استغلال المواد الاولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، بالنسبة لدولة الام لشركة.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة و زيادة عوائد مداخيل الشركات الاجنبية من خلال استفادة كل منهما من المزايا سالفة الذكر الا انه توجد العديد من العيوب سواء لدولة المضيفة او للمستثمر الاجنبي.

اولا: عيوب الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل اهم هذه العيوب فيما يلي: [2]

---

[1] عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص فرع التسوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص111.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 54.

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمرين باسترداد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، او انها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج و يترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة اذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصادرات، ويزداد الاثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب على تحويل اموالهم الى الخارج، الامر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يجد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، و تحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق المحلي او بسبب المنافسة بين شركات استثمار الاجنبي و الشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الاولى نقص المدخرات في السوق المحلي و التي تتجه الى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود امام المنافسة الاجنبية، اذان خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الاجل الطويل، اذ ان ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين اوضاعها بالدخول في حلبة الانتاج مرة اخرى و يؤدي ذلك الى المزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.
- يرى البعض ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم اعفاءات ضريبية كبيرة على انشطة تلك الاستثمارات اذ تؤدي الاعفاءات السابقة الى تآكل ايرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة.
- تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية و مثيلاتها في الدول الضيفة فيما يتعلق بالأجور اذ يمنح العاملون الاجانب اجورا عالية مقارنة بنظرائهم من العمالة المحلية كما ان جزءا كبيرا من تلك الاجور يوجه الى منتجات تلك الشركات و ما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول الضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.
- عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الاسرار الصناعية و طرق التسيير الحديثة و التكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات اجنبية.

- زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيفها خاصة اذا كانت التكنولوجيا المصطحبة كثيفة راس المال قليلة العمالة.
- عدم توفر الدولة المضيفة على القدرات الفنية و الادارية و المالية التي تكون شرطا لقيام المشاريع. [1]
- المسح الثقافي وتلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية الكيمائية للمنتوجات، بالإضافة الى نهب واستغلال الموارد الطبيعي واستغلالها بشكل غير عقلاني.[2]

ثانيا : عيوب الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمستثمر الاجنبي (الشركات الجنبية)

وتتمثل اهم هذه العيوب فيما يلي: [3]

- الانخفاض في القدرات المالية و الفنية للدولة المضيفة قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق اهدافه الطويلة و القصيرة و المتوسطة الاجل.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في راس مال المشروع الاستثماري.
- القيود الصارمة التي يمكن ان تفرض من قبل الدولة المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الارباح منها و الى الدول الام للاستثمار الاجنبي المباشر.
- الاخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تنجم من فعل عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.
- في حالة وقوع اي ازمة بين الدولة الام و الدولة المضيفة تؤثر الازمة سلبا على الشركات الاجنبية سواء اكان اجتماعيا او سياسيا.
- تفضيل مؤسسات الدولة المضيفة للشركات المحلية على الاجنبية في عمليات الشراء او التجهيز.
- حرمان الدولة الام من ضرائب الدخل على الشركات، وتصدير فرص العمل الى الخارج.

مما سبق فان للاستثمار الاجنبي المباشر عدة دوافع سواء اكان للبلد المضيف او الشركات الاجنبية فهذه الاخير تبحث عن اسواق جديدة للقرب من المستهلك النهائي ام الدول المضيفة فتسعى الى تحريك عجلة التنمية من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وان تجد حلول مرنة لعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 485.

[2] نفس المرجع، ص485.

[3] معاوية احمد حسين، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثالث: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة عوامل لجذب الاستثمار الاجنبي و يجب تهيئة هذه العوامل لجذب الاستثمارات الاجنبية، وذلك من خلال مناخ استثماري يتمتع بالمرونة في سياساته لاستقطاب اكبر عدد من الشركات الاجنبية.

المطلب الاول: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: تعريف مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف مناخ الاستثمار" بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار الاجنبي المباشر أم لا، و تأثير تلك القرارات والسياسات سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات القانونية".[1]

ثانيا: مكونات مناخ الاستثمار

قسم معظم الدراسين مكونات مناخ الاستثمار الاجنبي حسب معيارين وهما المكونات الاقتصادية و غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

1- **المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر**

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني ومن اهمها:[2]

- **السياسة الاقتصادية:** وهي جملة من السياسات تقوم بها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وحتى المحلية، وهي السياسات المالية و السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، اما السياسة الاولى فهي من اهم الادوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية اذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها، اما السياسة النقدية فتتمثل في تغير عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف والتضخم، فالتقلبات لأسعار الصرف تجعل من العسير عمل دراسات، ولمعدلات

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 34.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 190.

التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير وحجم الارباح كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات الاجنبية، وبالنسبة لسياسة التجارة الخارجية فهي تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

– **درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح.

– **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون أن ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة.

– **التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج، و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقراره أو تقلبه حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة توجيه الاستثمارات اليها. [1]

– **حجم السوق:** و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق، و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري، كما أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 191.

إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الدول المنضمة الى نفس الاتحاد.[1]

2- **المكونات الغير الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر**

وهي المكونات البعيدة عن المجال الاقتصادي وهي اهم من المكونات السابقة لأنها مكونات اغلبها سياسية وتابعة للإرادة السياسية للبلد المضيف لأنها تحدد قالب المناخ الاستثماري في أي بلد كان ولعل اهمها :

- **النظام السياسي و الاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسا، و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة و يحمي الأفراد و الممتلكات من أخطار الفوضى و الجريمة من جهة اخرى.[2]

- **تشريعات الاستثمار:** يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها، و تشريعات الاستثمار إما مباشرة و هي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والاستيراد، فعدم التأكد من استمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.[3]

ومن المفترض ان تكون المناطق الحرة اكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة، و التي تتميز بإعطاء الشركات المتعددة الجنسيات اكثر حرية في تحويل رؤوس اموالها (الارباح) الى الخارج ومنحها مجموعة من الاعفاءات الضريبية و الجمركية وسط محيط من الحرية الاقتصادية فكلما توجهه قوانين المناطق الحرة الى فك النشاط الاقتصادي من القيود التقليدية الجمركية كلما ساعدها في جذب عدد اكبر من الاستثمارات الاجنبية وربطها بشكل مباشر مع اكبر الاسواق العالمية.

- **موقف الراي العام:** ويكون لصالح البعض و ضد البعض حيث تكون هناك استثمارات اجنبية من الشركات الاجنبية و تكون الدولة الام معادية لشعوب الدولة المضيفة بسبب ديني او تاريخي حيث تتمتع الدول العربية

---

[1] خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 88.

[2] نفس المرجع، ص 89.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

بالقبول فيما بينها، بينما الاستثمارات الغربية غير مرضية لراي العام مثل الاستثمارات الاسرائيلية في الدول الإسلامية، او مثل الشركة العالمية الاماراتية لتسيير الموانئ عندما فازت بمشروع تسيير موانئ الولايات الامريكية التي رفضها الراي الامريكي لا سباب عرقية.[1]

ويمكن ان يكون السبب رياضي مثل ما جرى بين الجزائر ومصر في مباراة لي كرة القدم وما حدث لشركة "اوراسكوم" المصرية (جيزي) من اقتحام لمراكزها عبر الوطن و كذلك الزامها من قبل السلطة على تسديد مستحقاتها في الوقت المحدد وذلك عقب احداث المباراة.

المطلب الثاني : الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنب المباشر

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة اغراض التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين و لم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز للمستثمرين بل أن الحكومات الأم للشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من الامتيازات والتسهيلات من اجل غزو الاسواق العالمية، ومن بين اهم الحوافز هي الحوافز المالية و التمويلية.

اولا: الحوافز المالية

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانيات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة والتي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد، وتتمثل الحوافز المالية او الضريبية في ما يلي: [2]

- **الحوافز المالية و الضريبية:**
- الحوافز التفضيلية
- الائتمان الضريبي
- الاعفاء المتدرج من الرسوم

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 59.

- الاعفاء من الضرائب
- الحوافز الضريبية المحدودة
- استقرار وتثبيت الضريبة
- الاستهلاك السريع للأصول
- خصومات ضريبية
- الحوافز الضريبي المتعددة
- قنوات السماح المؤقت
- التخفيضات
- الاعفاءات
- الحوافز الدولية للاستثمار الدولي
- منح حوافز ضريبية في المناطق النائية او بعض الانشطة
- تخفيض الحوافز في بعض المناطق
- الغاء الحوافز الضريبية في بعض المناطق

والحوافز الدولية للاستثمار الدولي تتمثل في: ضريبة الدخل، ضريبة الأرباح، ضريبة إعادة الاستثمار، ضريبة تحويل الأموال إلى الخارج ضريبة القيم المنقولة.[1]

ثانيا: الحوافز التمويلية

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تامين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية انواع معينة من المخاطر، تغيير اسعار الصرف او المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.[2]

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص 84.

[2] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي – الجزائر تونس المغرب – دراسة مقارنة** – ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 43.

ثالثا: الحوافز الاخرى

بالإضافة الى الحوافز المالية و التمويلية هناك حوافز اخرى لا تقل اهمية عن سابقيها:[1]

– تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ و إدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات تسويقية، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب.

– تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومياه ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج راس المال، فضلا عن اهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشا بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

– ومن بين هذ التحفيزات حوافز تنظيمية مثل الاعفاء المؤقت من الامتثال الى المعايير المطبقة و المعمول بها او بشكل تقديم دعم حكومي للخدمات او امتيازات خاصة بالسوق كإغلاق السوق من أي منافسين جدد وضمان حق الاحتكار او امتيازات الصرف الاجنبي والذي من اشكاله ضمان معدلات صرف تفضيلية، استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الاجنبية، منح العملة الاجنبية مقابل عمليات التصدير، منح امتيازات خاصة للعوائد وراس المال، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، كما تشمل الحوافز الأخرى، الحوافز المتعلقة بالبنية التشريعية والتنظيمية، مثل عدم التقيد ببعض اشتراطات قوانين العمل، والبيئة والصحة، وحماية المستثمرين من البنود التعسفية، والإجراءات التي يمكن أن تلحق الأضرار بهم. وتجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحوافز التمويلية لافتقار مواردها إلى تقديم هذا النوع من الحوافز، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول المتقدمة، وربما يكون ذلك واحد من أهم الأسباب التي تجعل من هذه الدول مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يجب على الدولة المضيفة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي فالشركات متعددة الجنسيات اصبحت لا تنجذب فقط لليد العاملة الرخيصة بل اصبحت تهتم اكثر باليد العاملة الفنية و الادارية الماهرة للقيام بمختلف المشاريع الاقتصادية.

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص44.

خلاصة الفصل:

الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل دلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يكون بواسطة شركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر، ولدراسة اسباب الاستثمار الاجنبي المباشر قام بعض الاقتصاديين بتحليله عن طريق صياغة نظريات تفسر دوافع الاستثمار في الخارج بمختلف اشكاله سواء اكان حسب اهدافه او حسب نسبة ملكية المستثمر الاجنبي للمشروع، و للاستثمار الاجنبي المباشر عدة دوافع سواء اكان للبلد المضيف او الشركات الاجنبية فهذه الاخيرة تبحث عن اسواق جديدة للقرب من المستهلك النهائي ام الدول المضيفة فتسعى الى تحريك عجلة التنمية من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، وانه لإنجاح أي مشروع استثماري سواء اكان محلي او اجنبي يجب ان يتوفر مناخ استثماري يساعد على ممارسة الانشطة الاقتصادية ويجذب اليه رؤوس الاموال فالمستثمر الاجنبي قبل ان يضع أي استثمار له في أي دولة فهو يقوم بدراسة، لمكونات مناخ الاستثمار في للبلد المضيف من مكونات سياسية واقتصادي و حتى الاجتماعية، لهذا يجب على أي دولة راغبة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية ان تضع ارضية قانونية واقتصادية ملائمة للاستثمار من خلال حوافز ضريبية وحتى تمويلية، و وضع سياسات نقدية و مالية للتحكم بحركة اسعار الصرف و معدلات التضخم، وان تتوفر على مناطق خاصة تتمتع بالحرية في المعاملات الاقتصادية من جميع القيود التقليدية وهي ما تسمى بالمناطق الحرة والتي سنتحدث عنها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

المناطق الحرة

ودورها في

استقطاب الاستثمار

الاجنبي المباشر

الفصل الثاني المناطق الحرة و دورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

إن فكرة المناطق الحرة فكرة قديمة، تمثلت في منح تسهيلات الموانئ و المراكز التجارية ، بين مختلف المناطق و من هذه الأماكن، جبل طارق، و مالطا و عدن و هونغ كونغ، و قد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري، و زيادة العمالة في تلك الدول، بالإضافة إلى النمو في الدخل القومي، مما أدى إلى الزيادة اهتمام الدول و الحكومات يمثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني و على هذا الأساس فإن المناطق الحرة الأفضل في العالم هي التي تتحرك أو تحركت نحو تأسيس مراكز الأبحاث و التطوير و البحث المكثف، كما أن منظمات إدارة المناطق بقيت في مقدمة سياسة التنمية الوطنية وهي تتركز على تقديم بيئة عمل منافسة دوليا و ذلك من خلال تقديم اتصالات متطورة و حديثة، و عاملين مؤهلين علميا و إدارة ذات كفاءة عالية، وهذا يتضمن العمليات الجمركية المرنة و التي تتركز على تسهيل التجارة و البضائع و انسيابها بشكل قانوني دون تجاهل مسؤوليتها عن النشاطات المحظورة، وهذا لجعلها المنطقة تتمتع بمؤهلات تسمح لها بجذب اكبر عدد من الاستثمارات المتحركة عبر العالم وسنتناول في هذا العنصر ما يلي:

المبحث الاول : ماهية المناطق الحرة.

المبحث الثاني : مقومات انشاء ونجاح المناطق الحرة و دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الثاني المناطق الحرة و دورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة إحدى الأماكن التي تلغى فيها جميع القيود والحواجز التقليدية المعروفة قديما عبر جميع العصور، و هنا سبب تدفق مختلف الأعمال إلى هذه الأماكن التي أصبحت تستقطب لها الاستثمارات.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمناطق الحرة

إن المناطق تعد ظاهرة اقتصادية عالمية، لم تتوقف تطبيقاتها على دولة دون الأخرى، و ترجع فكرة المناطق الحرة حسب بعض الباحثين لهذه الظاهرة أنها تعود إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث وجدت في الجزيرة اليونانية(Délos) في بحر إيجا حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن و التخزين و إعادة التصدير للبضائع، العابرة لحدود الامبراطورية، و في هذا السياق يذكر الدكتور (B Merenne-Schoumaker) ما يلي:[1] إن فكرة المنطقة الحرة تعود إلى 166 قبل ميلاد المسيح عليه السلام، و أنه في ذلك الوقت الامبراطورية الرومانية قررت وضع حد لهيمنة (Rhoder)، في البحر الأبيض المتوسط ، فاختارت الجزيرة الصغيرة اليونانية (Délos) في بحر إيجا لتخصها بنظام يتمثل في تبسيط القوانين تقليص الإجراءات البيروقراطية و الرسوم، و أن تأثير هذه الاجراءات كان حلا فعالا، فبسرعة فائقة 30000 عمل أنشئ في الجزيرة، فأصبحت بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية و يعد سبب النمو و الازدهار الذي شهدته جزيرة (Délos) طيلة مدة قرن من الزمن تمكن في توفير جملة من المقومات تأتي في مقدمتها، موقعها الجغرافي الممتد على مساحة 300 هكتار، الرابط بين الشرق و الغرب، و اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة العصور الوسطى، و مع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها و بين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة منطقة جبل طارق 1704 و منطقة سنغافورة 1819 و منطقة هونج كونج 1842، و قد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، الشحن و إقامة المخزن الخاصة بذلك.

و خلال القرن 19استمر إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة في أوروبا حيث أحدثت السلطات الألمانية و الإيطالية و الدنماركية و غيرها في الموانئ البحرية المناطق الحرة و من بينها هامبورغ عام 1880 "ترسيتا" و "نابولي" عام 1896 غير أن في القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في

[1] مراد محمودي، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 22.

أوروبا، و بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة في خطوط التجارة العالمية و كان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين و إعادة التصدير.[1]

و من الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة "كولون" في بنما و في أواخر الخمسينيات و بداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية الاستثمار الصناعي للبلد المضيف حيث تعد منطقة "ثانون" في إيرلندا أو منطقة صناعية حرة بعد التحسينات التي أحدثت عليها لتتحول من منطقة حرة تجارية إلى منطقة حرة صناعية، و قد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بمناطق التجارة الخارجية، و هي المناطق حرة تقدم الخدمات التجارية و الصناعية في أن واحد كل ذلك عام 1934 و منذ ذلك الوقت أصبحت المناطق الحرة تشهد تطورا مزدوجا، و ذهبت بعض الآراء الى ان تأسيس المناطق الحرة لم يكن فكرة غربية نشأة منذ زمن الامبراطورية الرومانية او انها فكرة حديثة النشأة في عهود قريبة ابتداء من منطقة جبل طارق التي أنشأت في 1704 كما ذكرنا سابقا مرورا بمنطقة سنغافورة التي انشئت عام 1819 و وصولا الى المناطق الحرة التي انشات في معظم دول العالم في وقتنا الحاضر و انما هي فكرة عربية برزت الى الوجود منذ اكثر من خمسة عشر قرنا في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد في مكة المكرمة وذلك ادى الى تحول مكة الى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا الحاضر و الى تدفق الاموال و عروض التجارة الى مكة و حصول الاسر القريشية و التي امتهنت التجارة خصوصا على ثروات هائلة وتحويل قريش من مستوى الفقر الى مستوى الترف في ذلك الوقت وليس ادل على ذلك من ان قوافلهم التجارية كانت تشكل اكثر من الف بعير تحمل البضائع التي تقدر قيمتها بما لا يقل عن خمسين الف دينار وهذا المبلغ يعد كبيرا مقارنة بحسابات ذلك العصر واستنادا الى ذلك يمكننا ان نتصور مدى الثراء الذي كانت تنعم به قريش في ذلك الوقت بمكة الخالية من الزرع من خلال ما ابتكرته من انشاء منطقة تجارية كانت اشبه بما يعرف في وقتنا الحاضر بالمناطق الحرة وفي ذلك ما يدل على ان المناطق الحرة تعد بديلا مناسبا عن كل الموارد الاقتصادية الاخرى ويمكن ان يوفر هذا البديل الرفاه الاقتصادي لأي

1 مراد محمودي، مرجع سابق، ص 23.

بلد من البلدان قديما و حديثا خاصة لتلك البلدان التي تعاني من الفقر وقلة الموارد الاقتصادية كبعض البلدان العربية مثلا. [1]

المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة واهميتها

تغير مفهوم المناطق الحرة عبر مراحل تطورها حيث كانت تعتبر عبارة عن مناطق معزولة عن الحياة الاقتصادية، تخضع لبعض القوانين الجمركية إلا أن المفهوم الجديدة لها أخذ شكل آخر خاصةً انها أصبحت أكثر ديناميكية تتميز بكثافة الاستثمارات في شتى المجالات، و تدار بطرق علمية وجد حديثة.

اولا: تعريف المناطق الحرة

حسب رؤية تعاريف مختلف الدارسين لم نجد تعريف محدد، بل توجد عدة تعاريف و تسميات فهناك من يسميها ب المناطق الحرة (Zone Franches) و هو المصطلح المتداول و المتعارف عليه، و هناك آخرون يسمونها المناطق الجمركية الحرة (Zones Franches Douanières)، و منهم من يسميها بمناطق العبور (Zones de Transit)، و فريق آخر يفضل استخدام مصطلح المنطقة الحرة الاقتصادية (Zones Libre Economiques)، كما أن هناك من يطلق عليها تسمية المناطق الخاصة (Zones Spéciales). [2]

و الجدير بالذكر أنه للمناطق الحرة مجموعة من المفاهيم المختلفة من قبل الباحثين، و فيما يلي استعراض لهذه التعاريف.

– هي تجمع سكاني محدد، و مسور(حائط)، متكامل البناء، و التجهيزات، و المرافق يسمح خلاله بحرية الحركة، و العمل وفق أحدث الأساليب التكنولوجية و أفضلها، وفق المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي القائل " دعه يعمل دعه يمر".[3]

– وهي من أراضي الدولة المنشأة، محدودة و محصورة بحاجز فاصل توضع فيها البضائع لغايات التخزين و التصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب و الرسوم المترتبة عليها، هدفها جذب رؤوس الأموال الأجنبية.[4]

---

[1] محمد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، عمان الاردن، 2010، ص 16–17.

[2] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 31.

[3] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص19.

[4] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، 2006، ص 232.

– إنها أراضي محصورة داخل إقليم جمركي وطني أين تدخل وسائل التجهيز، و البضائع الأجنبية دون شكليات جمركية، على أن يتم تخزينها، أو تحويلها داخل المنطقة الحرة، ليتم تصديرها إلى جهة أخرى بدون تدخل السلطات الجمركية، لا يوجد فيها رقابة على المبادلات و الالتزامات الإحصائية محدودة، الاقتطاع عن الأرباح و الأجور تكون بنسب عادية، الا أنه بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة للدخول إلى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات و تخضع للرقابة الجمركية.[1]

– و يعرّف البعض المنطقة الحرة في تعريف مبسط بأنها جزء أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية و صناعية مع دول العالم و تكون متحررة من قيود الجمارك كالاستيراد و التصدير و حركة النقد وهي كذلك المساحة في ميناء بحري أو جوي سواء كان داخلي او على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الطابع الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها.[2]

– و تعد المناطق من و جهة نظر لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (L O N U):

المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده تابعة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من قبل القانون ثم نستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها وجها من طرف القانون. [3]

– تعريف المشرع الجزائري: حدد المرسوم التنفيذي 20/94 المناطق الحرة منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية و خدمات و أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، و قد تشتمل على مطار أو سلك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ.[4]

ومن خلال هذه التعاريف وجدنا المفاهيم التي تتقاطع في أن المناطق الحرة عبارة عن حيز جغرافي يخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة المضيفة تدار مختلف العمليات الاقتصادية داخل المنطقة من قبل إدارة تتمتع باحترافية و ديناميكية جيدة في تحريك مختلف الاستثمارات المقامة عليها.

---

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 31.

[2] منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، **مجلة الباحث**، جامعة بومرداس، العدد2، 2003، ص41.

[3] بلعزوز بن علي واحمد مداني، دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"– ، **الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة فرحات عباس سطيف، 13–14 نوفمبر 2006، ص 06.

[4] نفس المرجع، ص07.

ثانيا: خصائص المناطق الحرة

هناك عدة خصائص للمناطق الحرة نظرا لوجود عدة مفاهيم و تعاريف للمناطق الحرة فحسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي (I. F. I. D).

إن مفهوم المناطق الاقتصادية الحرة يغطى أنواعا مختلفة بعضها مجرد محالات أو مخازن، و البعض الأخر يأوي مجمعات صناعية عملاقة، في حين أن أخرى لا يمكن تمييزها باعتبارها منطقة حرة إلا لما تتمتع من نظام ضريبي متميز و توجد خصائص عامة و خصائص إدارية:

1- الخصائص الادارية: [1]

- **التعطيل الضريبي:** ذلك أن الميزة الأساسية للمناطق الاقتصادية الحرة تكمن في نظامها الضريبي، الذي يخضع له المتعاملون و من خلال مختلف العمليات التي تجرى داخل المناطق الاقتصادية الحرة، ذلك أن المنطقة الاقتصادية الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منعت أنظمة تشريعية مشجعة خاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله، و هذه اللاجبائية ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل المنطقة الحرة.

- **الشمولية:** المناطق الحرة مفتوحة أمام كل المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في القيام بمشاريع استثمارية دون الأخذ بعين الاعتبار الجنسية أو أصل رؤوس الأموال.

- **المساواة:** يعامل جميع المتعاملين الاقتصاديين داخل المنطقة الحرة على التقدم و المساواة في المعاملات الادارية، و المزايا الممنوحة يستفيد منها كل متعاملين دون استثناء.

- **تعطيل القوانين:** إن المناطق الاقتصادية الحرة تقوم بتعطيل الأنظمة القانونية المعمول بها داخل الإقليم الجمركي، بحيث تستثنى منها فلا تخضع العمليات بداخلها للقواعد العامة، و القيود المطبقة بالنسبة لذات الأنشطة داخل الإقليم الجمركي.

- **اللابيروقراطية:** العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن داخل هذه المناطق تتصف بسعتها و ببساطتها في المعاملات الادارية.

2- الخصائص العامة: [2]

- المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة.

- المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة المضيفة أي توجد خارج الإقليم الجمركي.

---

[1] مراد محمود، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 39.

– تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة .

– المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.

ثالثا: اهمية المناطق الحرة

ترجع الاهمية الاقتصادية للمناطق الحرة لأنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقليمية والعالمية التي من شانها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد ان اصبح من المسلم به انه لا تستطيع دولة بمفردها ان تعيش بمعزل عما يجري من احداث وتغيرات متلاحقة، ومن فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة و انتقال رؤوس الاموال بين الدول فان انشاء مناطق حرة مشتركة يؤدي الى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ مثل هذه المناطق، وقد زادت اهمية المناطق الحرة عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها حيث يتم انشاء المصانع الكبيرة والتي تمثل فروعا لشركات صناعية عملاقة تقوم باستيراد البضائع و المواد الخام نصف مصنعة واعادة تصنيعها وتجميعها داخل المنطقة الحرة.[1]

وتعتبر الاهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في لعبها عدة ادوار في تحريك العجلة الاقتصادية لأي بلد و يمكن تلخيصها في عدة نقاط اهمها :[2]

- تساعد الاعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.
- تنمية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة الترانزيت بشكل خاص حيث تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات بدون خضوعها لأي قيود جمركية اضافة الى مرونة الاجراءات المتتبعة الى تخفيض الكلفة على التجارة والمستثمرين مما يؤدي الى زيادة قدراتهم التنافسية.
- تشغيل الايدي العاملة اذ ان المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الايدي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها الى قطاعات خارج المناطق الحرة مما ينعكس ايجابا على رفع انتاجية هذه القطاعات.

[1] بلعزوز بن علي و احمد مداني، مرجع سابق، ص10.

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 34.

- المساهمة المباشرة و غير المباشرة في تطوير وتنمية المناطق والاقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة اضافة الى التأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والتامين...
- نقل التكنولوجيا الحديثة وذلك عن طريق الاعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة التي تعمل على تشجيع اقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم واساليب انتاجية متطورة تمكنها من الانتاج بجودة وكفاءة عاليتين مما سيساهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الاسواق العالمية.

كما ان هناك اهمية اقتصادية بالنسبة للمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات ذات المشاريع في المناطق الحرة ومن اهدافها : [1]

- الاستفادة من المزايا و الحوافز والاعفاءات.
- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للتسويق.
- الاستفادة من الموارد البشرية و الخدمات.
- تعزيز المركز التنافسي و انشاء مؤسسات فرعية للمؤسسات العملاقة.
- الاقتراب من الموارد الطبيعية وتخفيض تكاليف نقلها.

المطلب الثالث: أنواع المناطق الحرة والفرق بينها وبين بعض الانظمة الشبيهة

تنوعت أهداف المناطق الحرة بسبب اختلاف أنواعها وأشكالها مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها وهذا ما يستدعي الى التميز بينها و بين الإقليم الجمركي و بعض الأنظمة الشبيهة بها.

اولا: أنواع المناطق الحرة

عرف العالم على مر العصور عدة أنواع من المناطق الحرة و تعددت مسمياتها طبقا للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشائها قد قسمت حسب عدة معايير كالموقع و المساحة حيث نجد ثلاث أنواع حسب هذا المعيار:[2]

- **المناطق الحرة الخاصة:** و تكون مقصورة على مشروع واحد لأغراض التخزين صناعية أو لأي عمليات أخرى.
- **المناطق الحرة العامة:** وتضم ما يلي:

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص75.

[2] منور اوسرير، مرجع سابق، ص 42.

- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.
- المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.
- المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.

أما المعيار الذي يعتمده معظم الدارسين و الباحثين في تقسيم أنواع المناطق الحرة فهو معيار نشاط المنطقة و الذي ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- المنطقة الحرة التجارية.

– المنطقة الحرة الصناعية و المنطقة الحرة الخدماتية.

- **المنطقة الحرة التجارية:** يقوم نشاط المنطقة التجارية على استيراد السلع من الخارج، أو من داخله، بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها "أي البضائع" بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عدة مستويات، والتي تتناول شكل البضاعة، دون المساس بجوهرها كالفرز و التعبئة، و التغليف، أو المزج و الخلط إلى غير ذلك منه الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضائع نفسها و غالبا ما توجد داخل ميناء أو بالقرب منه.[1]
- **المنطقة الحرة الصناعية:** قد انقسم معظم الباحثين في تحديد واصل المنطقة الحرة الصناعية وليدة الميناء باعتباره بالمنطقة الحرة الصناعية أما الفريق الثاني فبدا بأنها حلت محل المنطقة الحرة التجارية وذلك بأن المناطق الحرة كانت تتمحور حول التجارة و تخزين البضائع، و تدريجيا اتجهت الصناعة الناشئة نحو نشاطات الصناعة الجزئية او الكلية للمواد، وبحلول القرن 20 اختفت المناطق التجارية، وتعرف المناطق الحرة الصناعية على انها غالبا ما تكون مسورة او معزولة قبل كل شيء تمنح تحفيزات خاصة للصناعة التصديرية حيث ان المنطقة توجد خارج الاقليم الجمركي تتمتع بإطار جمركي مخفف، باعتبار ان تلك الصناعات تستفيد من نظام الاعفاء الذي تتمتع به المنطقة وحتى لو كانت تلك المؤسسات لا تقيم بالمنطقة. [2]
- **المناطق الحرة للقطاع الثالث:**[3] وهذا الشكل له أيضا عدة أنواع خصوصا مع ظهور أساليب جديدة في مجال الخدمات ويرى معظم الباحثون ان هذا النوع يشمل منطقة معالجة المعلومات، والمنطقة المالية والمنطقة التجارة الحرة.

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 22.

[2] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 53.

[3] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 23.

استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

والجدول التالي يبين انواع المناطق الحرة ومزاياها المختلفة:

الجدول رقم (02-01): انواع المناطق الحرة ومزاياها المختلفة.

نوع المنطقة	تجارة		صناعة		خدمات		
	ميناء حر	منطقة اقتصادية خاصة	منطقة صناعية حرة	منطقة مروع محدد	منطقة معالجة المعلومات	منطقة خدمات مالية	منطقة تجارة حرة
الخصائص الطبيعية	مدينة كاملة او مقاطعة	مقاطعة او محافظة كاملة	منطقة مسيجة او موقع صناعي ذا حدود معينة	جزء من مدينة او بأكملها	جزء من مدينة او منطقة داخل منطقة حرة	جزء من مدينة او منطقة داخل منطقة حرة	منطقة تخزين و مستودعات
الاهداف الاقتصادية	تطوير مراكز تجارية	جذب استثمار الى منطقة معينة	تطوير الصناعات التصديرية	النهوض بالمناطق الاقل تطورا	تطوير مركز معالجة المعلومات	تطوير خدمات البنكية، التامين السندات و الكفالات المالية	تسيير التجارة و الواردات
اعفاء البضائع من الجمارك	جميع البضائع المخصصة للتجارة والصناعة و الاستهلاك	جميع البضائع المخصصة للتجارة والصناعة و الاستهلاك	المعدات الراسمالية و مدخلات الانتاج	متغير	المعدات الراسمالية	متغير	جميع البضائع المخزنة او المودعة لاعادة التصدير
النشاطات النموذجية للمنطقة	التجارة الخدمات الصناعة البنوك	التجارة الخدمات الصناعة البنوك	الصناعة الخفيفة و انتاج البضائع و السلع	مختلف انواع النشاطات	معالجة المعلومات تطوير البرمجيات	الخدمات المالية	التخزين التغليف التوزيع الشحن
امثلة نموذجية	هونج كونج، سنغافورة، لابوان، ماكاو	المقاطعات الجنوبية في الصين	ايرلندا، تايوان، ماليزيا، كينيا، هنغاريا	اندونيسيا، السنيغال	بنغالور في الهند، دول الكاريبي	البحرين، دبي، تركياجبل علي	جبل علي في دبي، كولون، ميامي، موريتيوس

المصدر : محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 25-27.

ثانيا: الفرق بين المناطق الحرة وبعض الأنظمة الشبيهة بها

يتقارب مصطلح وعمل المناطق الحرة مع بعض المفاهيم والأنظمة الأخرى التي تتشابه معها في بعض الجوانب إلا أنها تختلف معها في جوانب أخرى حيث تتميز بها المناطق الحرة دون سواها وسنحاول أن نظهر اوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين هذه الأنظمة وقبل التميز سنقوم بتعريف هاته المناطق:

1- التعريف ببعض الانظمة الشبيهة

- **تعريف نظام التجارة العابرة (الترانزيت):** هي إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة، حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مراكز الموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتا أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون ان تؤدي عنها أي رسوم جمركية.[1]

- **تعريف نظام الأسواق الحرة:** وهى محلات للأسواق الحرة (أو المخازن) ومنافذ البيع بالتجزئة التي لا تطبق الضرائب المحلية والرسوم غالبا ما تتواجد هذه المتاجر في المطارات الدولية والموانئ البحرية أو على متن سفن الركاب.[2]

- **تعريف الاتحاد الجمركي أو المنطقة التجارية الحرة:** من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية والخدمات فيما بينها وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في هذا التكتل.[3]

- **تعريف الإقليم الجمركي:** هو الإقليم الذي تطبق فيه الإجراءات التشريعية للدولة بالكامل، وأن الإقليم الجمركي موحد ومستقل ومحاط وداخل في الحدود الجمركية، علما أن الحدود الجمركية تمثل الحد لممارسة نشاطات الإدارة الجمركية .[4]

---

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 79.

[2] نفس المرجع، ص 79.

[3] مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، **ص37**، 10-02-2015، http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_a2758.html

[4] مراد محمودي، مرجع سابق، ص78.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نفرق بين هذه الأنظمة والمناطق الحرة.

2- التمييز بين المناطق الحرة و الانظمة الشبيهة

- الفرق بين المناطق الحرة و نظام الترانزيت: [1]

- **أوجه الاختلاف:** الترانزيت هي أماكن عبور أو التخزين والمناطق الحرة تجري فيها عمليات متعدد ومتنوعة من الأعمال الاقتصادية، بضائع الترانزيت لا تدخل إلى السوق المحلي للبلد المضيف، بينما بضائع المناطق الحرة ليست بالضرورة كلها موجهة كلية لتصدير.
- **أوجه التشابه:** إعفاء السلع الأجنبية التي تجتاز حدود الدولة الإقليمية من دفع الضرائب على الواردات.

- الفرق بين المناطق الحرة و نظام الأسواق الحرة: [2]

- **أوجه الاختلاف:** لا تقام عمليات التعليق أو الفحص في الأسواق الحرة على عكس المناطق الحرة، وتعتبر عمليات البيع في الأسواق الحرة عبارة عن تجارة التجزئة ويكون فيها البيع الاستهلاكي للشخص على عكس المناطق الحرة التي هي عبارة عن عمليات التسويق التجاري الذي يتم بكميات كثيرة في المناطق الحرة، و تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تُنشأ بالإضافة إلى تلك الأماكن في مواقع بعيدة وفد تشمل مدنا.
- **أوجه التشابه:** تهدف الأسواق الحرة إلى امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها وإلى تنشيط السياحة والحركة التجارية. كما أن الأسواق الحرة تنشأ في الموانئ والمطارات والمنافذ البرية ومن بين أهداف المناطق الحرة جلب العملات الأجنبية كما توجد بعض المناطق في تلك المواقع على حسب نشاطها.

- الفرق بين المناطق الحرة و الاتحاد الجمركي: تتفق مجموعة من دول على تطبيق بتعريفه الجمركية خارجية مشتركة نحو الغير الإعطاء بالاتحاد، على عكس المناطق الحرة التي تبقى مفتوحة على جميع دول العالم كافة ناهيك عن كون بضائعها لا تخضع للتعريفات الجمركية أو غيرها.[3]

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 80.

[2] مريم فضال، مرجع سابق، ص38.

[3] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 80.

- **الفرق بين المناطق الحرة و الإقليم الجمركي:** [1]

- **أوجه الاختلاف:** تعتبر المناطق الحرة نظاما جمركيا خاصا مستثنى من النظام الجمركي العام ورغم ذلك تبقى خاضعة للرقابة الجمركية.
- **أوجه التشابه:** المنطقة الحرة والإقليم الجمركي جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة المضيفة ككل.

تأسيسا على ما سبق يتضح لنا أن المناطق الحرة لم تكن حديثة النشأة و إنما ظهرت منذ القدم أيام الإمبراطورية الرومانية لكنها تطورت و عرفة ديناميكية أكثر خاصة بعد التحسينات التي أدخلت عليها و أصبحت لها إدارات احترافية تتميز بالمرونة في جذب وتسيير مختلف الاستثمارات و إعطائها أكثر حيوية لدفع عجلة التنمية في البلد المضيف و أصبحت تتميز بعدة خصائص أهمها منح إعفاءات و حواجز ضريبية و جمركية و تسهيلات إجرائية بهدف تشجيع و جذب الاستثمارات، وقد تنوعت هاته المناطق حسب الموقع والنشاط لتشمل مناطق حرة عامة وخاصة ومناطق حرة تمثل مدن بأكملها وذلك نظرا لتعدد اهداف كل منطقة ومناطق صناعية وتجارية و اخرى خدماتية، وكذلك هناك انظمة شبيهة للمناطق الحرة لكن المناطق الحرة اشمل منها و ذلك نظرا لتنوع الانشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة و تحررها تماما من القيود الجمركية التقليدية.

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 77.

المبحث الثاني: مقومات انشاء المناطق الحرة و دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

لا بد عند إنشاء أي نظام اقتصادي أن تتوفر بعض الشروط لإقامة هذا النظام ليقوم بمهامه على الشكل المراد و للمناطق الحرة مقومات إنشاء لابد أن تتمتع بها لقيامها بالدور المطلوب منها و للمناطق الحرة كذلك مقومات و معوقات و شروط نجاحها و التي سنتحدث عنها هذا العنصر.

المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق

يرى مختلف الدارسين أن للمناطق الحرة عدة مقومات يجب أن تتوفر فيها لإنشائها و من بينها: [1]

- **المقومات السياسية و الأمنية:** لا شك أن إنشاء أي منطقة حرة هو قرار سياسي أو ارادة سياسية قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح و السياسات بين البلد المضيف و الشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها إذ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى الشركات متعددة الجنسيات، كما يتطلب هذا القرار استعداد سياسي و اقتصادي لدى القيادة السياسية للدولة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في أجزاء من إقليمها (المناطق الحرة) سواء كانت تلك الحقوق تتعلق بالضرائب و الرسوم الجمركية أو بقية القوانين و النظم الاقتصادية والتي تتعارض مع قوانين الاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البيئة المناسبة للاستثمار تتطلب السيادة في بعض الممارسات، كذلك يجب أن يتوفر مناخ أمني مستقر للدولة المضيفة و سيادة السلام و الوئام المدني و تكون علاقات طيبة مع دول الجوار لأن أغلب تعاملات المناطق الحرة هي معاملات خارجية.
- **المقومات الاقتصادية:** إذ أن الشركات الأجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات بيئة يكون الاقتصاد الكلي فيها مستقر نسبيا و متحرر من التدخلات الحكومية و تفضل الشركات الكبرى التواجد في بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين و الهند و اندونيسيا و مصر و نيجيريا و البرازيل، و أنها تنتمي إلى أسواق الإقليمية ذات قدرات شرائية عالية كأسواق الخليج العربي من جانب أخر ينبغي أن تكون هناك رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة، و تتمثل هذه الرؤية الفلسفة و الأهداف الكلية للاقتصاد و المجتمع و المسار التنموي الذي يسلكه، وأن تحدد ما هو الهدف البعيد المدى الذي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه واي القطاعات و الأنشطة ستعطى الأولوية، و تعد الرؤيا عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية و الأزمات المفاجئة التي قد يواجها الاقتصاد الوطني من جهة و تتيح للمستثمر الوطني و الأجنبي التعامل مع معطياتها

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 76-80.

بمرونة أكبر من جهة أخرى، بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها و وارداتها و مدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها و معدلات الحماية لصناعتها الوطنية و مدى توافر قواعد البحث و التطوير و درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم و القدرة التنافسية و التقنيات الحديثة.

- **المقومات البشرية:** يجب أن تتوفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا وهناك عاملان أساسيان ومتكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من جهة نظر الشركات الدولية وهما المهارات والمرونة في اتخاد القرارات.

- **المقومات الجغرافية والبيئة:** أغلب المناطق الحرة تتركز في الموانئ أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية أو أنها في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وذلك بهدف خفض تكاليف النقل و ييسر لها إنجاز عملياتها الإنتاجية وعرض سلعها أو خدماتها و تصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية إقليميا و عالميا، وكذلك حرص أغلب الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا لها.

- **المقومات التشريعية:** [1] يجمع الباحثون على أن إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة يتطلب تدخل المشروع حيث يقوم هذا الأخير بسن جملة من النصوص التشريعية ليتم إصدارها و من ثم إدراجها ضمن تقنين الجمارك، الأمر الذي يجعل منها في نظر الفقهاء نظاما جمركيا على غرار بقية الأنظمة الجمركية الأخرى، و في الوقت نفسه ينبغي أن تتوافد الأطر التشريعية و التنظيمية التي تمنح الاحتكار سواء في القطاع العام او الخاص و تحد من الفساد الإداري و تعزز الانفتاح و المنافسة و الالتزام بالمسائلة العامة و إقامة نظام رقابي و تنظيمي يتسم بالعدالة و الشفافية و الفعالية.

المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة

بعد توفر مقومات إنشاء المناطق الحرة هذا لا يعني أن المنطقة الحرة قد تم تحقيق هدف إنشاءها بل هناك عوامل تتحكم في إنجاح و فشل المناطق الحرة و من بين عوامل نجاح المناطق الحرة.

- **التوازن في المصالح:** من البديهي أن يبحث كل طرف (البلد المضيف، المستثمرين) عن مصالحه لهذا يجب على البلد المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة و هو عامل رئيسي لنجاحها إذ أن المستثمرين

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 88.

الأجانب لا يقدمون على القيام بمشروع في أي موقع، ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الدولية و اختراق المنطقة الحرة، و هذه الأهداف يجب أن تكون واقعية و مدروسة دراسة شاملة بحيث تطابق المعطيات و الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة في البلاد.[1]

و هذا يأخذنا إلى نظرية الإشارة و من بين أفكار هذه النظرية هو عدم توافر المعلومات بين جميع الأطراف، لهذا وجب على المسيرين في المناطق الحرة أن يرسلوا إشارات تدل على وجود مصالح الدولة المستضيفة و مصالح المؤسسات الأجنبية المستثمرة، فمن المستحيل أن يأتي المستثمر ما لم يرى المصالح المشتركة إذا كان مرسل الإشارة لا توجد له مصلحة (البلد المضيف) فالمستثمر سيستقبلها بشكل سلبي لأنه من غير المنطقي ان لا يوجد طرف يبحث عن مصالحه.

– **دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية:** ان تأسيس أي مشروع اقتصادي يتطلب موارد مادية و جهودا بشرية معينة، و هو بحد ذاته يعتبر عاملين مهمين، إلا أن الأهم من تأسيس المشروع هو ضمان استمرار تشغيله و إدامته و الاستفادة منه ضمن عمره الاقتصادي بشكل سليم فنيا و إعدادها بل بعد إنجازها و تشغيلها أيضا و حتى تكون الدراسة الصحيحة للجدوى الاقتصادية و الفنية للمناطق الحرة يجب أن تكون ملائمة للأهداف السياسية العامة للدولة في نطاق النظام السياسي المتبع و خلال مرحلة تنموية معينة أما الجدوى الفنية فهي ضمان قيام المشروع بالأساليب التقنية المختارة لتنفيذ الوظائف و تحقيق الأهداف المطلوبة كماً و نوعاً، و الجدوى الاقتصادية يتم بموجبها تحديد الموازنة بين إجمالي المنفعة مقابل إجمالي الكلفة، ضمن معايير استثمارية اقتصادية محددة، و خاصة ما يرتبط منها برفع مستوى الدخل القومي من جهة، و بعدالة توزيعه من جهة أخرى، و الجدوى الاجتماعية هي ضمان قبول مشروع بمؤشراته و نتائجه المختلفة من قبل الجهات المستفيدة خاصة ومن المجتمع عموما.[2]

– **كفاءة الجهاز الإداري في التسيير الجمركي و في الرقابة:** وذلك عن طريق توفير الكادر الإداري و الجمركي المدرب على اقتصاد السوق و القيام ببحوث علمية مستمرة للتعرف على خبرات الآخرين و تطورهم، و تجنب البيروقراطية بها يضمن السرعة و الفعالية و الحد من الوثائق و المستندات التي يطالب المستثمرون بها إذا ما الفائدة من تبسيطات و تسهيلات تمنح رسميا عند إنشاء المنطقة الحرة، ثم عند التطبيق العملي و في التعاملات اليومية تجد عراقيل في الإدارة كالمطالبة بالوثائق الغير لازمة و كأن شيئا لم يكن، و

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 95.

[2] نفس المرجع، ص 97.

تحديد دور كل من الجهاز الإداري و الجهاز الجمركي، و بيان العلاقة فيما بينهما بكل وضوح بما يضمن تكامل أدوارهما، إذا كان المقبول أن تكون نقاط العبور البرية إلى المنطقة الحرة خاصة للرقابة الجمركية فإنه من غير المقبول وجود رقابة جمركية داخل المنطقة التي يجب أن تكون خاضعة للسلطة الهيئة المسؤولة عن تسييرها باستثناء بعض الحالات الخاصة و منها الشك في وجود عمليات تهريب للمخدرات أو سلع محضورة أما التدخل اليومي في عمل المنطقة فذلك ما يتناقض مع الفكرة التي تستند عليها المناطق الحرة.[1]

– **تحديد وتحقيق الأهداف المسطرة:** لابد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط و الآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وفي حالة تعدد المناطق الحرة في تحديد أهداف كل منطقة حرة والعمل على تفعيل التكامل والتشابك بين أهدافها، وهناك بعض الباحثين يتخذون من تحقيق المنطقة الحرة لأهدافها معيارا للحكم لها أو عليها، ومن ثم لتقرير نجاحها أو فشلها، فكلها زادت فرصة تحقيق الأهداف كلما اقتربنا من مؤشر النجاح.[2]

– **استقرار السياسات الاقتصادية:**[3] على الرغم من أن المنطقة الحرة تعد منطقة جمركية واقتصادية قائمة بذاتها الا إنها تعمل في فراغ فهي جزء من فلسفة إدارة الاقتصاد القومي وعنصرا مهما من مجموعة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنفتحة والمتكاملة، تؤدي فيها العلاقات الاقتصادية الدولية دورا حاسما، حيث أن الأخيرة تؤثر و تتأثر بمجمل السياسات الاقتصادية للدولة، لذا لابد من توفير قدر ممكن من الاستقرار لتلك السياسات.

و تؤدي عملية انشاء المناطق الحرة للنمو جهتي التنمية المستهدفة التنمية الوطنية في داخل البلاد و التنمية المستدامة في المنطقة الحرة وخير مثال على ذلك التجربة التنموية الكورية إذ إن التنمية الجيدة كانت عاملا في نجاح المنطقة الحرة (cnaebols) التي كانت فيها إرادة سياسية ووضع سياسات اقتصادية تعود على البلاد بالنفع وذلك من خلال منح تسهيلات وقروض رخيصة والعديد من الفوائد الأخرى خاصة الوطنية مما جعل أكثر من شركة كورية تظهر على مستوى العالمي مثل شركة هيونداي وشركة دايو في مجال السيارات في مطلع الثمانيات وهي الآن من اكبر الشركات العالمية في تصنيع المحركات شركة هانكوك في بناء السفن، ومن جانب آخر تقوم ال (chaebal) بخدمة الأهداف القومية للدولة، وتقدم خدمات جماعية من خلال

[1] مراد محمودي، مرجع سابق، ص 98.

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص87.

[3] نفس المرجع، ص89.

توفير فرص العمل والضمان الاجتماعي للعمال، فعلى سبيل المثال نجد في شركة هيونداي العامل فيها يتمتع بالسكن الذي توفره له كما يحصل على الاحتياجات الاستهلاكية بالتقسيط والدعم من المجموعة.[1]

المطلب الثالث: معوقات نجاح المناطق الحرة

مما سبق وبعد دراسة المقومات إنشاء ونجاح المناطق الحرة يتضح لنا إن المعوقات نجاح المناطق الحرة تكمن في معوقات قانونية وأخرى عملية هذا ما ذهب إليه معظم الدارسين.

- **المعوقات القانونية:** من ابرز معوقات الاستثمارية تتمثل في كثرة القوانين، وتضاربها والغموض فيها وعدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر، والقيود الواردة على امتلاك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح، وفرض التسعيرة الجبرية على المستثمر، والزامة بالمشاركة المحلية في نشاطات لا تخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، وعدم استقرار قوانين الاستثمار وعدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب.[2]

- **المعوقات العملية: و** من أهمها:[3]

- غموض أو عدم واقعية الأهداف المسطرة للمنطقة، بحيث لا تتطابق مع المعطيات والوضع الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي والثقافي السائد في الدولة.
- عدم تمتع المنطقة الاقتصادية بموقع استراتيجي أو عدم توفرها على أي ميزة جغرافية.
- نقص الكادر الإداري والجمركي المتخصص في الإدارة والرقابة و ارتفاع أجور العمال وانعدام سياسة وطنية للتكوين والبحث العلمي خاصة بالمنطقة الاقتصادية الحرة.
- انعدام او ضعف الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، اما بفعل وجود نزاعات أو خلافات سياسية على المناطق الحرة وداخل الدولة المنشأة فيها نتيجة الاضطرابات السياسية أو الحروب الأهلية أو الثورات الداخلية.
- ارتفاع تكاليف الإنشاء ذلك أنه في بعض التقارير الامريكية ذكر أن اي مشروع من 100 هكتار يكلف ما بين 25الى 40 مليون دولار أمريكي.

[1] سمير زهير الصوص، دور الحكومة في التنمية الاقتصادية، 11-02-2015، http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

[2] مراد محمودي، مرجع سابق، ص100.

[3] نفس المرجع، ص101.

- عدم تهيئة المنطقة الاقتصادية الحرة وافتقارها للهياكل، مثل انعدام أو ضعف المرافق أساسية التي توفرها المنطقة الحرة.

وفي الأخير نقول انه لإنشاء أي منطقة حرة يجب أن تكون هناك إرادة سياسية من قبل حكومة البلد المضيف وذلك عن طريق وضع قوانين تسمح بإنشاء المناطق الحرة وان توفر مناخ امني مستقر وذلك لتمهيد وتجنب المعوقات لنجاحها وذلك عن طريق توفير المجموعة المتكاملة والمتناسقة لمقومات نجاح المناطق الاقتصادية الحرة.

المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

نال الاستثمار الاجنبي المباشر اهتمام حكومات الدول عبر العالم خاصة الدول النامية وهذا لِما يتمتع به من ميزات تساعد على تحريك الاقتصاد المحلي وتشجيع عمليات التصدير من البلد المضيف الى الخارج، ولهذا تزايد اهتمام الدول بالمناطق الحرة لما تحتويه من قوانين تشجع عمليات الاستثمار داخل المنطقة الحرة وتفضيل الشركات الاجنبية لهذه المناطق للقيام بمختلف العمليات الاقتصادية.

حيث قد شهد العقدان الاخيران نموا ملحوظا في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، الموظف في الدول النامية، وعلى سبيل المثال، ومع نهاية عام 2004 بلغ عدد شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين الشعبية حوالي 50894 شركة، وبلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر حوالي 1097 مليار دولار امريكي، فيما بلغت قيمت ما تم استثماره فعلا 562 مليار دولار امريكي، ومما لاشك فيه، ان المناطق الحرة تمثل المحور الرئيس في جذب تلك الاستثمارات في مختلف دول العالم، وتدخل المناطق الحرة والانواع الاخرى من المناطق الاقتصادية، باعتبارها عناصر رئيسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ولهذا السبب، ومنذ الستينات من القرن الماضي بنيت تلك المناطق في عديد من دول العالم، وكان العامل المشترك بينها قيام الحكومات بتقديم حوافز خاصة في تلك المناطق، لتحقيق الغرض منها واهم مركبات ذلك هو جذب راس المال الاجنبي المباشر. [1]

ولم نجد اي نظريات تتحدث عن ظاهرة المناطق الحرة في بحثنا لكن وجدنا بعض النظريات التي تتحدث عن الاستثمار و التي اشار اليها بعض الباحثين و هي تشبه الى حد كبير مفهوم المناطق الحرة.

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 42- 43.

وتستخدم هذه النظريات المختلفة، لتقويم العناصر الاكثر اهمية من حيث زيادة العناصر الجاذبة للمناطق الحرة بمختلف انواعها وتبرز على وجه الخصوص نظرية "دينينغ 1980"، ونظرية الماس "لبورتر 1990"، تعالج هاتان النظريتان اللتان تتصلان بالمناطق الاقتصادية الخاصة من زوايا عديدة لعل اهمها عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بعد ان يكون هذا الاستثمار الاجنبي المباشر قد بدأ عمله في الموقع او ذاك، وتتشابه هاتان النظريتان من حيث تقديم بيئات ملائمة للمستثمرين، لما في ذلك للمستثمرين في المناطق الحرة، اما نظرية دينينغ تقدم عناصر الجذب من ثلاثة اسس مركزية هي:[1]

مزايا التملك التي تقدم للمستثمر، و المزايا الخاصة بالموقع الجغرافي الذي تتم فيه عمليات الاستثمار، واخيرا تقدم النظرية الميزات التي توفرها عملية التملك الذاتي المباشر التي يقوم بها المستثمر في دولة اخرى، وهذه النظرية تعد جزء من العوامل الكثيرة التي تساعد على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة، وهذه العوامل تؤدي الى تحبيذ الشركات المتعددة الجنسيات تلك المناطق التي فيها بيئة توفر لها هذه العوامل و تدخل في مفهوم المناطق الحرة، اما نظرية "بورتر" (الماس) او النظرية التنافسية للأمم او نظرية القوى الخمسة كما يحب بعض الباحثين تسميتها فتستند الى بيان الاسباب و العوامل التي تجعل من بعض الدول ناجحة في التنافس الدولي بينما تفشل دول اخرى في ذلك، و تسترسل النظرية في شرح الاسباب في ابعادها الاقتصادية، و السياسية، الاجتماعية، القانونية، العلمية، و ما إليها، وتقترح تلك النظرية ما على الدول القيام به من خطوات اساسية و تكميلية، تجعلها قادرة على جذب مستثمرين، خاصة فيما يتصل بمجموعة البضائع و المنتجات الموجهة للمستهلك عموما وعلى نطاق واسع وترى النظرية ان سياسات الدول في هذا المجال تساهم في جذب الاستثمارات المتحركة عبر العالم.[2]

ويمكن التعرف على القوى الخمسة التي تحدث عنها بورتر من خلال الشكل التالي:

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 43.

[2] عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغير قواعد اللعبة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1996، ص29.

استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

الشكل رقم(02-01): نموذج قوى التنافس الخمس.

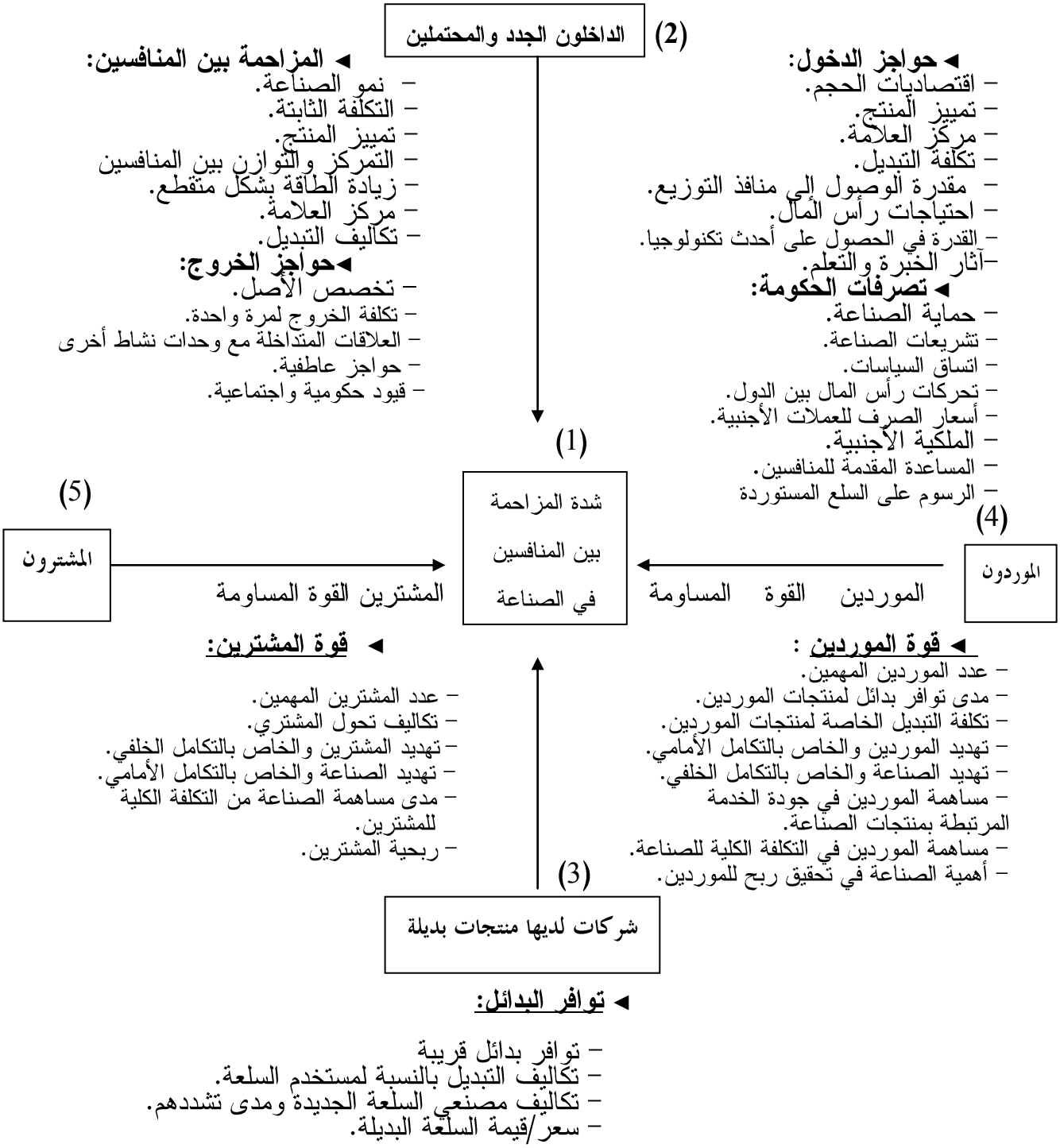

المصدر: نبيل مرسي خليل، **تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس**، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص132.

و بإسقاط نظرية بورتر على المناطق الحرة وجدنا انها تعتمد في زوايا عديدة على مفهومها، حيث ان الشركات المتعددة الجنسيات قبل ان تضع اي نشاط لها تقوم بدراسة هاته القوى الخمسة في سوق البلد المضيف من منافسة، وقوة الموردين، و قوة المشترين، وكذلك دخول او وجود منتوجات بديلة داخل السوق، والمناطق الحرة بمفهومها تحاول ازالة هذه العقبات امام الشركات المتعددة الجنسيات من اجل ضمان اكبر استقطاب ممكن لها وجذب رؤوس الاموال الاجنبية، كمثال على ذلك ما قامت به السلطة الجزائرية مع شركة انتاج السيارات رونو بوهران لإنتاج سيارة (سيمبول)، بتوقيع اتفاق تنص احدى بنوده على عدم دخول اي شركة منافسة (قوة المنافسين) في نفس المجال داخل السوق الوطنية بعد خمس سنوات من بداية نشاط الشركة الفرنسية في السوق الجزائرية.

و من الملائم التوقف لدى التجربة الصينية في المناطق الحرة، فهذه المناطق الخاصة في الصين معممة ليس فقط لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية، وانشاء شواغر وظيفية، بل تقوم ايضا بدور هام في انفتاح الاقتصاد الصيني على قوى السوق، وتطوير صناعات تصديرية جديدة و لاستيعاب العمالة الغير المستثمرة، ومن اللافت ان الصين لا تقدم اعفاءات ضريبية لفترات للمستثمرين مثل باقي الدول، ولكنها تعوض عن ذلك بكلفة عمالة منخفضة، وبتوفير بنية تحتية ملائمة، وقد برهنت المناطق الحرة في الصين انها عنصر جذب للمستثمرين الاجانب والى حد بعيد وتعبر من البلدان الرائدة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها.[1]

وكذلك ما قامت به الامارات العربية المتحدة من قفزة ضحمة في مجال انشاء المناطق الحرة، والتي تحتوي على اكثر من ثلاثين منطقة موزعة عبر امارات البلد، وتتمركز اغلبها داخل امارة دبي وتضم احد اكبر المناطق الحرة في العالم وهي منطقة جبل علي الحرة تتربع على مساحة 48 كيلومتر مربع، والتي توفر بيئة استثمارية تتوفر على جميع سبل نجاح اي استثمار اجنبي او محلي مما جعلها قبلة اكبر الشركات المتعددة الجنسيات، ولعل اهم تلك العوامل الجاذبة لتلك الشركات للمناطق الحرة هي اتاحة المنطقة للشركات الاجنبية امكانية المساهمة الاجنبية بنسبة 100%، كما تركت لها الحرية في استخدام و توظيف اي موظف تختاره وعدم فرض عليها العامل المحلي ولو بنسب صغيرة، والحق في تحويل 100% من الارباح و راس المال الى الخارج ، مقابل وعد يستمر لمدة خمسين عام، واعفاء الشركات المتعددة الجنسيات من دفع الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات في منطقة جبل علي الحرة وموقع دبي الجغرافي الذي تعتبر همزة وصل بين اوروبا و اقصى شرق اسيا، وامتلاك دبي لأكبر المطارات العالمية ولديها تقريبا جميع

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 44.

استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

الخطوط نحو المطارات الدولية عبر العالم، كما تقرب منطقة جبل علي من اكبر ميناء في العالم حيث تشير اخر الاحصائيات انه يتم تفريغ حاوية في كل دقيقة، كل هذه المقومات اجتمعت لتجعل من منطقة جبل علي الحرة مركز عالمي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.[1]

وفي البعد المالي، رأى عدد من الباحثين، انه و منذ مطلع السبعينات كانت هناك شواهد على ان الاسواق المالية التي، تسيطر عليها الدولة، مثلت عقبة امام النمو الاقتصادي، وبرهنت تجارب الارجنتين، وتشيلي، والارجواي، وما عانته تلك الدول في السبعينات حين حاولت تنفيذ سياسات السوق الحرة، و ان المبالغة في تقدير قيمة صرف العملات، وارتفاع اسعار الفائدة، وغياب الرقابة عن البنوك عناصر مركزية في الازمات المالية، وما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية، واستثمارية.[2]

وفي الأخير نقول انه لإنشاء أي منطقة حرة يجب أن تكون هناك إرادة سياسية من قبل حكومة البلد المضيف وذلك عن طريق وضع قوانين تسمح بإنشاء المناطق الحرة وان توفر مناخ امني مستقر وذلك لتمهيد وتجنب المعوقات لنجاحها وذلك عن طريق توفير المجموعة المتكاملة والمتناسقة لمقومات نجاح المناطق الاقتصادية الحرة، و يمكن القول ان هناك ارتباط كبير بين المناطق الحرة والاستثمار الاجنبي المباشر فالأخير يتحرك نحو الاماكن ذات الحرية الاقتصادية التي تتمتع نشاطاتها الاقتصادية بالإعفاءات من القيود الجمركية والضريبية بشتى اشكالها، وتوفر مناخ استثماري جيد، وكل هذه العوامل تعد من فلسفة واستراتيجيات مختلف الادارات و المؤسسات التي تقوم بتسيير المناطق الحرة.

[1] المنشاوي للدراسات و البحوث، المنطقة الحرة في جبل علي، 12-02-2015،
http://www.minshawi.com/other/taushory5.htm

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 45.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن المناطق الحرة لم تكن حديثة النشأة و إنما ظهرت منذ القدم أيام الإمبراطورية الرومانية لكنها تطورت و عرفت ديناميكية أكثر خاصة بعد التحسينات التي أدخلت عليها و أصبحت لها إدارات احترافية تتميز بالمرونة في جذب و تسيير مختلف الاستثمارات و إعطائها أكثر حيوية لدفع عجلة التنمية في البلد المضيف و أصبحت تتميز بعدة خصائص أهمها منح إعفاءات و حواجز ضريبية و جمركية و تسهيلات إجرائية بهدف تشجيع و جذب الاستثمارات، وقد تنوعت هاته المناطق حسب الموقع والنشاط لتشمل مناطق حرة عامة وخاصة ومناطق حرة تمثل مدن بأكملها وذلك نظرا لتعدد اهداف كل منطقة وتنوعت ايضاً الى مناطق صناعية وتجارية و اخرى خدماتية، وكذلك هناك انظمة شبيهة للمناطق الحرة لكن المناطق الحرة اشمل منها و ذلك نظرا لتنوع الانشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة و تحررها تماما من القيود الجمركية التقليدية، وانه لإنشاء أي منطقة حرة يجب ان تكون هناك إرادة سياسية من قبل حكومة البلد المضيف وذلك عن طريق وضع قوانين تسمح بإنشاء المناطق الحرة وان توفر مناخ امني مستقر وذلك لتجنب معوقات نجاحها عن طريق توفير المجموعة المتكاملة والمتناسقة لمقومات نجاح المناطق الاقتصادية الحرة كما راينا ان هناك ارتباط كبير بين المناطق الحرة والاستثمار الاجنبي المباشر فالأخير يتحرك نحو الاماكن ذات الحرية الاقتصادية التي تتمتع نشاطاتها الاقتصادية بالحرية من القيود الجمركية والضريبية بشتى اشكالها وتمتع تلك الاماكن بالموقع الاستراتيجي، وكل هذه العوامل تعد من فلسفة ومفهوم واستراتيجيات مختلف الادارات و المؤسسات التي تسير المناطق الحرة.

الفصل الثالث:

المناطق الحرة

الاردنية و الغاء

المنطقة الحرة لبلارة

تمهيد:

تعد الاردن احدى البلدان الاوائل العربية في انشاء المناطق الحرة الاقتصادية وكان ذلك في سبعينات القرن الماضي، من خلال تفعيل عدة مناطق عبر المملكة الاردنية لتحريك عجلة التنمية و النهوض بالاقتصاد الاردني عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية والمحافظة على الاستثمارات المحلية بتوفير مناخ استثماري مثالي للمستثمرين الاجانب و المحليين داخل هاته المناطق الحرة، و هذا من اجل سد العجز الذي تعاني منه الاردن في نقص الامكانيات الطبيعية و المواد الخام الذي يفتقر لها هذا البلد، و شهدت المناطق الحرة الاردنية تطورا ملحوظاً في حركة الاستثمارات و حركة التجارة و هذا بوضع استراتيجيات سنوية من قبل ادارة مؤسسة المناطق الحرة الاردنية، و قد شهدت الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي ظهور فكرة انشاء المناطق الحرة وهذا بعد الاصلاحات الاقتصادية التي عرفها البلد في ذلك الوقت ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها المناطق الحرة ونجاح بعض البلدان التي لا تتمتع بنصف امكانيات الجزائر(الطبيعية، الموارد البشرية) في هذا المجال، فقد سعة الحكومة الوطنية من خلال اصدار قوانين ومراسيم دستورية الى تفعيل نشاط المناطق الحرة داخل الجزائر، لكن الجزائر الان لا تمتلك ولا منطقة حرة عبر تراب الجمهورية وقد تم الغاء المنطقة الحرة ببلارة سنة 2003 من خلال مرسوم وزاري، وفي هدا سنحاول دراسة اسباب قيام الحكومة الجزائرية بحل المنطقة الحرة بلارة بجيجل وجعلها منطقة صناعية، وسنتناول في هذا الفصل:

المبحث الاول : المناطق الحرة الاردنية.

المبحث الثاني: المنطقة الحرة ببلارة واسباب الغائها.

المبحث الاول: المناطق الحرة الاردنية

يعتبر الاردن بلد قليل الموارد الطبيعية كالمياه و انخفاض نسب هطول الامطار وغياب الثروات الغابية، وتعد المساحات الزراعية قليلة جدا وهذا بسبب جغرافية هذا البلد، لكن الاردن سعى الى اتباع سياسات اقتصادية واستثمارية لسد العجز في قلة الموارد الطبيعية، ولعل اهم هذه السياسات تفعيل الاردن لعدة مناطق حرة داخل المملكة وانتهاج فلسفة المناطق الحرة لتشجيع و جذب الاستثمارات الاجنبية وكانت الاردن من بين اوائل الدول العربية في انشاء المناطق الحرة.

المطلب الاول: نشوء المناطق الحرة الاردنية وتطورها

اولا: نشأة المناطق الحرة الاردنية

حرص الاردن كغيره من الدول، على اقامة المناطق الحرة في اكثر من موقع، خصوصا وان موقعه الجغرافي الذي يشكل جسرا بين اوروبا و افريقيا و اسيا يتيح له ان يكون نقطة التقاء بين اسواق الانتاج واسواق الاستهلاك، وما يتمتع به من استقرار سياسي وامني (في ذلك الوقت)، وتوافر العمالة الرخيصة، عوامل عديدة ساعدت كثيرا في تحقيق هذه الغاية، و بدأت تجربة المناطق الحرة في الاردن عام 1973 حيث اقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت والتي كانت موزعة على ستة مواقع ضمن حدود منطقة العقبة و ذلك كما يلي: [1]

– موقع الميناء 19 دونم (وحدة قياس تساوي 1000 متر مربع) مقام عليها مبنى ادارة المنطقة بالإضافة الى مستودعي تخزين البضائع .

– موقع المقص بمساحة 241 دونم يشتمل على ساحات و مستودعات لاستقبال البضائع.

– موقع ساحة المطار بمساحة 1625 دونم تم تطوير 300 دونم تستخدم كساحات تخزين اليات ومعدات ثقيلة.

– موقع العانم 10 دونم بميناء الحاويات مخصصة لغايات تخزين البضائع التي ترد للمنطقة الحرة ضمن حاويات مغلقة.

– موقع مخزن التبريد 50 دونم مقام عليها مخازن التبريد لتخزين المواد التموينية (تجميد و تبريد) بطاقة استيعابية حوالي 6 الف طن.

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص111.

– موقع الشاطئ الجنوبي 250 دونم وهي مؤجرة لشركة العقبة الدولية للمواشي، هذا وقد تم تحويل منطقة العقبة في عام 2000 الى منطقة اقتصادية خاصة و ضمت المنطقة الحرة اليها وتعمل الان تحت مظلة مفوضية المنطقة الاقتصادية الخاصة.

وعرفت الاردن انشاء عدة مناطق بعد منطقة العقبة حوالي 5 مناطق حرة عامة و هناك العديد من المناطق الحرة الخاصة والتي سنتحدث عنها في العنصر القادم.

وعلى وجه الاجمال لخصت بورصة عمان ما رأت انها أهم عشرة أسباب للاستثمار الاجنبي في الاردن و تتمثل في: [1]

1 الموقع الاستراتيجي و الفريد من نوعه:

- يقع الاردن عند التقاء بين اوروبا واسيا و افريقيا.
- يمثل محور مواصلات بين دول الشرق الاوسط.
- يطل على البحر الاحمر من خلال ميناء العقبة، والموانئ الاخرى من خلال الدول الاخرى المجاورة.

2 البيئة السياسية المستقرة:

- الارادة السياسية الاردنية في تشجيع عمليات الاستثمار خاصة الاجنبي المباشر.
- الالتزام الثابت من قبل الادارة السياسية الاردنية تجاه نظام المشروع الخاص.

3 اقتصاد موجه نحو السوق الحر:

- لقد اختار تقرير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لعام 1998 الاردن كرائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر و سوريا.
- تعتمد السياسات الاقتصادية على الاسلوب الموجه للخارج بقيادة القطاع الخاص.
- ان الخصخصة مستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.
- التقدم الكبير في الاصلاح الهيكلي و القانوني.

[1] بورصة عمان، عشرة اسباب للاستثمار في الاردن، **ص01 02**، 29–04–2015، http://194.165.154.74/ar/printpdf/node/848

4 رزمة من الحوافز و الاعفاءات لتشجيع الاستثمارات:

- كافة المشاريع معفاة من ضريبة الدخل و الخدمات العامة بنسب تصل الى 24%، 50%، 75%، لمدة عشرة سنوات تبعا لموقع المشروع.
- كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة بنسبة 100 % من الضرائب و الرسوم الجمركية.
- يمكن اعفاء قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم و الضرائب.
- اعفاء اضافي من الجمارك وضريبة الدخل مضمون لتوسيع وتحديث و تطوير المشاريع القائمة .
- لأغراض التجديد يمكن للفنادق و المستشفيات ان تشتري الاثاث و اللوازم بدون رسوم جمركية مرة كل سبع سنوات.

5 الوصول الى الاسواق العالمية:

- الوصول الى اسواق الاتحاد الاوروبي معفى الضرائب.
- الوصول الى اسواق اكثر من 10 دول عربية من خلال الاتحاد العربي للتجارة الحرة.
- وصول معفى من الضرائب و الحصص لسوق الولايات المتحدة الامريكية من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZ.
- عضو في هيئة الاستثمار متعددة الاطراف.

6 المناطق الحرة و المدن الصناعية :

- تدير مؤسسة المناطق الحرة منطقتان صناعيتان تعملان بطاقة كاملة في كل من العقبة و الزرقاء و هناك منطقتان اخريان تحت الانشاء في كل من مدين سحاب الصناعية و مطار الملكة علياء في عمان.
- هناك خمسة مناطق خاصة في الاردن تستخدم اكثر من 2500 موظف في صناعات مثل المواد الكيماوية و الاسمدة و تغليف اللحوم.
- تدير مؤسسة المدن الصناعية ثلاث مدن صناعية عاملة بالكامل في كل من عمان و اربد و الكرك كما تم مؤخرا افتتاح مدن صناعية اخرى خاصة.

7 الموارد البشرية المؤهلة و المنافسة:

- وفرة الايدي العاملة الماهرة و المدربة.
- وفرة نسبة عالية من الشباب المتعلمين تعليما عاليا بين السكان.

- يتلقى حوالي 17% من الاردنيين التعليم العالي.
- نسب الاجور ذات تنافسية عالية.

8 بنية تحتية و نظام اتصالات على مستوى عال:

- شركة هاتف حكومية تعمل على اساس تجاري، وقد تم خصخصة ما نسبة 49% من ملكية الشركة.
- اختيار موردي خدمات الانترنيت ذات الملكية خاصة.
- رحلات الملكية الاردنية المباشرة الى 47 مدينة رئيسية في اوروبا و الشرق الاقصى و شمال افريقيا و امريكا الشمالية، و التي تخدمها 26 شركة طيران دولية.
- شبكة كريق سيارات سريعة و حديثة .
- يعمل ميناء العقبة الاردني كبوابة استراتيجية للأردن، ومنطقة البحر الاحمر النامية و الشرق الاوسط ككل.

9 مناخ استثماري جذاب:

- اعفاء من ضريبة الدخل و الخدمات الاجتماعية 10 سنوات.
- اعفاء من كامل الرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.
- اجراءات ترخيص و تسجيل سهلة وميسرة.
- الصناعات التصديرية لا تخضع للرسوم الجمركية على المواد الخام الجديدة المستوردة.
- حرية اعادة راس المال و الارباح و الرواتب الى وطن المستثمر الاصلي.

10 توفر المرافق الاجتماعية:

- التعليم العام و الخاص عالي الجودة و يقدم باللغات العربية و الفرنسية و الانجليزية.
- مستوى الخدمات الصحية الاردنية يضاهي المستويات العالمية و بأسعار معقولة.
- توفر وسائل الحياة الحديثة.
- نوادي و مطاعم ممتازة.

ثانيا: الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة في الاردن

سعت الحكومة الاردنية الى سن قوانين تخص المناطق الحرة، وذلك لتشجيع الاستثمارات، حيث كان اخر قانون لمؤسسة المناطق الحرة سنة 2008 و الذي ضم مجموعة من الحوافز و الاعفاءات التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومن جملة هذه التسهيلات الممنوحة:[1]

- تتمتع المؤسسة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.
- يسمح بتعاطي اعمال الصناعة و تأسيس المصانع في المناطق الحرة بموافقة مجلس الادارة ويشترط في ذلك ان تتوفر فيها واحدة او اكثر من الخصائص التالية:
  - الصناعات الجديدة غير القائمة محليا و التي تعتمد على انتاج تكنولوجي حديث متقدم.
  - الصناعات التي تتوفر لها المواد الاولية المحلية او العمال المصنعة محليا و الصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية.
  - الصناعات التي ترفع مستوى مهارات اليد العاملة و تسهم في تقدمها الفني.
  - الصناعات التي تلبي حاجات الاستهلاك المحلي وتساعد في التقليل من الاعتماد على الاستيراد من خارج المملكة.
- تحدد الصناعات التي يسمح بإقامتها في المنطقة الحرة بمقتضى احكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيقات مجلس الادارة.
- يتمتع الشخص المسجل الذي يمارس نشاطا اقتصاديا في المناطق الحرة بالإعفاءات التالية:
  - اعفاء الارباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل التي يتم تصديرها الى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت و الارباح المتأتية من البيع او التنازل عن البضائع داخل حدود المنطقة الحرة.
  - اعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الاردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المناطق من ضريبتي الدخل و الخدمات الاجتماعية.
  - اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة او المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية و سائر الضرائب و الرسوم المترتبة عليها.

[1] منطقة معان التنموية، قانون رقم(2) لسنة 2008 قانون المناطق التنموية، 29-04-2015، http://www.mda.jo/Files/Development_Areas_Law_AR.pdf

- اعفاء الابنية و الانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص و من ضريبتي الابنية و الاراضي .
- السماح بتحويل راس المال المستثمر في المنطقة الحرة و الارباح الناشئة عنه الى خارج المملكة وفقا للأحكام المعمول بها .
- اعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات المحلية الداخلة في صنعها، على ان تقدر القيمة من قبل لجنة برئاسة المدير العام و نائبة و ممثل عن كل من وزارة الصناعة و التجارة ووزارة المالية.

- مراعاة احكام هذا القانون و الانظمة و التعليمات الصادرة بمقتضاه تخضع الاعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة و الترخيص بإقامة مشاريع الاستثمار في المنطقة الحرة للشروط و الضمانات التي يضعها مجلس الادارة.
- يوجه المستثمرون في اقامة الصناعات في المناطق الحرة العامة و الخاصة و المشتركة بحيث يتم تصدير منتجاتهم الصناعية الى خارج المملكة وللمجلس السماح بإدخال نسبة مئوية من هذه المنتجات الى السوق المحلي وذلك بحسب الحاجة.

ثالثا: تطور المناطق الحرة في الاردن

عرفت مؤسسة المناطق الحرة الاردنية، التابعة لوزارة المالية نوعين من المناطق الحرة في المملكة هما، المناطق الحرة العامة و المناطق الحرة الخاصة وذلك على النحو التالي:[1]

1- المناطق الحرة العامة: هي التي تشرف مؤسسة المناطق الحرة على ادارتها و الاستثمار فيها، وتشمل المناطق التالية:

- **المنطقة الحرة الزرقاء:** قامت المؤسسة بإنشاء المنطقة في الزرقاء عام 1983 على شبكة طرق دولية تربط الاردن بالدول المجاورة، وقد خصص لها خمسة الاف و مائتا دونم، تم تأهيل حوالي اربعة الاف دونم لتلبية طلبات الاستثمار في الانشطة التجارية، والصناعية، و الخدمية، وتزويدها بالبنية التحتية المتكاملة من طرق، وصرف صحي، وماء وكهرباء وخدمات مصرفية وخدمات اتصال حديثة تربطها بالعالم الخارجي.

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 116- 117.

وتشمل الانشطة التجارية في المنطقة الحرة الزرقاء عمليات تخزين البضائع وتخزين السيارات وعرضها، اما الانشطة الصناعية فتشمل الصناعات الغذائية و الالبسة و قطع الغيار و المعدات الزراعية و مواد البناء، واما الأنشطة الخدمية فتشمل شركات التامين و شركات المناولة و المصارف و خدمات الاتصال المختلفة.

– **المنطقة الحرة سحاب:** تم افتتاح المنطقة الحرة في سحاب عام 1997، على ارض مساحتها 70 دونم في مدينة الملك عبد الله الثاني لخدمة المستثمرين فيها، سواء ما تعلق منها بتخزين المواد الاولية، او منتجات الصناعات العاملة في المدينة الصناعية.

– **المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي:** لقد تم افتتاح المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي عام 1998، بمساحة 20 دونم، وتم توسعتها عام 2003 الى 35 دونم وذلك لتخزين بضائع المارة عبر المطار، كما تقوم هذه المنطقة بالتنظيم، و الرقابة على انشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية.

– **المنطقة الحرة الكرك:** تم انشاء المنطقة الحرة في الكرك عام 2001 بمساحة 143 دونما وتقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وقد باشرت العمل في الربع الاخير من عام 2003، كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على انشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في اقليم الجنوب.

– **المنطقة الحرة الكرامة:** تم افتتاح المرحلة الاولى من المنطقة الحرة الكرامة التي تقع على الحدود الاردنية العراقية عام 2004 بمساحة 500 دونم و تبلغ مساحتها الاجمالية 15 دونم كمناطق حرة عامة و خاصة، و تعد المؤسسة حاليا ميناءا بريا لكافة النشاطات الاقتصادية محاذيا للمركز الجمركي الجديد على البوابة الاردنية العراقية.

– **المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية:**[1] تأسست المنطقة الحرة الاردنية السورية بموجب قانون رقم 21 لعام 1975 في الجمهورية السورية والادارة الملكية رقم 5 لعام 1976 في الاردن استنادا لاتفاق التعاون الاقتصادي لاتفاق التبادل التجاري بين الجمهورية السورية و الاردن براس المال التأسيسي قدره 60 مليون ليرة سوري مناصفة بين البلدين كشركة مساهمة محدودة المسؤولية ذات شخصية اعتبارية و قانونية و تتمتع بجميع الحقوق و الصلاحيات للقيام بأعمالها في البلدين وتتمتع باستقلال مالي و اداري، لتفعيل و تطوير التعاون الاقتصادي و كإحدى مرتكزات العمل العربي المشترك من خلال استقطاب رؤوس الاموال و جذب الاستثمارات، ومكافحة البطالة و المساهمة في تفعيل دور القطاعات المرافقة كالنقل و الخدمات و المرافئ...

[1] فطيمة لبعل، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية– المنطقة العربية الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000– 2010–** ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 152.

وهذه المنطقة لاتعد منطقة حرة عامة و لا خاصة بل هي نوع من المناطق الحرة المشتركة بين بلدين او اكثر، كما ان هذه المنطقة قد تم توقيف نشاطها خاصة من الجانب السوري نظرا للاضطرابات السياسية التي تحدث في سوريا.

2- المناطق الحرة الخاصة:[1] جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة تنفيذا لتوجه الحكومة الاردنية بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي و الاجنبي و اسهامه في عملية التنمية المستدامة و التي تستدعي رؤوس اموال كبيرة تساهم في استيعاب جزء من العمالة المحلية و استغلال الموارد الطبيعية الاولية وقد تم الترخيص لعدد من المناطق الحرة الخاصة العاملة في مختلف الانشطة الاقتصادية لعل اهمها : الشركة الاردنية الهندية للكيماوي و شركة حجازي و غوشة للأغنام وشركة عبر الاردن للمواشي.

وهناك عدة مناطق حرة خاصة في المطارات الاردنية من بينها : شركة الاسواق للمطارات الاردنية، و الشركة الاردنية لترميم محركات الطائرات، و الشركة الاردنية لتموين الطائرات، و الشركة الاردنية لتدريب الطيران، والشركة الاردنية لصناعة و تطوير الطائرات، و الشركة الاردنية لأنظمة الطيران، والشركة الاردنية للشحن الجوي، و شركة سيبرد افشين، لصناعة الطائرات وهناك ايضا المناطق الحرة الخاصة الاخرى، وهي: شركة تطوير مدن تقنية المعلومات و الصناعة، و الشركة الماسية الدولية للاستثمار، و شركة برومين الاردن، وشركة مغنيسيا الاردن المساهمة المحدودة، وشركة معبر الاردن للمشاريع المتعددة، وتجدر الاشارة الى ان هناك اكثر من عشر مناطق حرة يتم انشائها.

وتنفذ المناطق الحرة الخاصة عملياتها مع دائرة الجمارك الاردنية، ووزارة الزراعة، ومديرية الامن العام، و وزارة الصحة الاردنية، و وزارة الزراعة، و مؤسسة المواصفات و المقاييس، و القطاع الخاص ممثلا بشركات التخليص، و شركات التامين، و البنوك، و جمعية المستثمرين و غيرها.

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 117-119.

المطلب الثاني: حركة الاستثمارات في المناطق الحرة الاردنية

شهد الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة الاردنية زيادة نوعية بسبب السياسات المستخدمة من قبل مختلف ادارات المناطق الحرة.

اولا: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن

قام الاردن بإعداد جملة من القوانين التي تخص الاستثمار الاجنبي المباشر لتوفير مناخ يشجع على عمليات الاستثمار داخل المملكة وفي الفترة الممتدة من 2006 و 2012، وحسب بعض التقارير الدولية بينما كان هناك ارتفاع في نسب تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي، حسب احصائيات البنك الدولي من 2002 الى 2008، وبدا بعد ذلك بالانخفاض منذ سنة 2007 حيث انخفضت من 6.44% في عام 2010 الى 5.13% سنة 2011، وكانت اعلى نسبة لصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2006، فقد وصلت الى 23.54% ثم تبعه انخفاض في بداية 2007 حيث بلغ 15.7 %، واستمر هذا الانخفاض الى عام 2011 ثم عاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة قليلة جدا، واشار تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الى انه في عام 2008، اعلان الازمة المالية العالمية، التي ادعى الكثيرون من المحللين و صانعي القرار بانها اثرت سلبا على الاردن، كان صافي التدفقات 2.005 مليار دينار اردني، اي حدث ارتفاع لمقدارها و نسبتها مقارنة مع العام 2007 حين بلغ صافي التدفقات قرابة 1.9 مليار دينار اردني، وكان اكبر انخفاض في صافي التدفقات في الفترة ما بين 2009 و 2010 حيث كان معدل متوسط الانخفاض 31.5 %.[1]

ومن خلال الجدول التالي سنحاول قياس نسب التغير الحاصل في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن من سنة 2005 الى 2012.

[1] جريدة الراي، الاستثمار الأجنبي في المملكة خلال 2002-2012 لم يكن مستداماً ورفع نسب البطالة، 01-05-2015، http://www.alrai.com/article/581115.html

الجدول رقم (03-01): حجم تدفق الاستثمار الاجنبي الى الاردن(الوحدة مليار دولار).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التدفق	1.821	3.682	2.574	2.813	2.340	1.622	1.442	1.491
نسبة التغير	-	%102.2	(%30.09)	%9.28	(%16.81)	(%30.68)	(%11.1)	%3.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.[1]

من خلال هذه البيانات يتضح لنا ان الاستثمار الاجنبي المباشر الاردني، متذبذب في حجم تدفقاته و يتأثر بعدة عوامل، خاصة العوامل الخارجية فنلاحظ ان نسبة حجم التدفق في سنة 2006 قد ارتفعت بأكثر من 100% اي ان حجم التدفق زاد بضعف حجم سنة 2005 وهدا يعود لربما لانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي سنة 2004، حيث انتعشت كذلك المنطقة الحرة الكرامة في تلك الفترة [2]، والتي تقع على الحدود العراقية، كما نلاحظ ان اكبر انخفاض في حجم التدفق كان سنة 2010، ولربما يعود الى الازمة العالمية سنة 2008، والتي مست معظم اقتصاديات بلدان العالم في تلك الفترة.

ونوه تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الاردني الى ان مشروع قانون الاستثمار الجديد 2012 الذي ينص على دمج مهام تشجيع الاستثمار، وهيئة المناطق التنموية، والمهام المتعلقة بترويج الصادرات وإقامة المعارض من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بجهة واحدة تسمى هيئة تنمية وتشجيع الاستثمار، لم يتطرق الى هذه الحوافز كما أنه لم يجعل القرارات الخاصة بتحفيز الاستثمار تلقائية من خلال نظام وتعليمات شفافة، مما كان سيقلل من التأخير ويعجل في سير الأمور، حيث يؤخذ على مشروع قانون الاستثمار أنه يتطلب بأن يكون التنسيب بالإعفاء من وزيري الصناعة والتجارة والمالية معا، اللذين في حال عدم الاتفاق (لتضاربهما في المهام)، يتفوق في غالب الأحيان قرار وزير المالية على قرار وزير الصناعة والتجارة، فالأول يحاول تحصيل أكبر قدر من المال على المدى القصير، والثاني يعنى بشكل غير مباشر بتعظيم حجم الاستثمارات، الامر الذي يحتاج الى حوافز مادية، وشدد على ضرورة أن لا تنحسر الحوافز على الاستثمار الأجنبي فقط، بل على الاستثمار الأردني أيضا، خلافا لما تم تحديده بقانون « رأس المال

[1] بيانات البنك الدولي، بيانات التنمية العالمية، 01-05-2015،
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true

[2] جريدة الراي مرجع سابق.

الأجنبي» الذي يعنى بالاستثمار الأجنبي فقط، كما يفترض وحسب أفضل الممارسات العالمية أن يصبح التسجيل ترخيصا، ثم يمنح المستثمر فترة محددة، كستة شهور مثلا، لاكتمال شروط الترخيص، وبهذا يكون الأردن قد بدأ مبكرا وشغل أبناء البلد بسرعة واستثمر في الموارد البشرية المحلية.[1]

والتحسين الذي أتى به مشروع القانون على « النافذة الاستثمارية» لا يعد تحسينا، فالدول المتقدمة لا تحتاج الى مثل هذه النافذة بسبب سهولة وشفافية المناخ الاستثماري فيها، كما أنها – النافذة الحالية– لا تحل مشكلة التعجيل بالاستثمار لأن بعض الجهات الممثلة فيها لا تمنح موافقات نهائية، بل وصلا باستلام الطلب، مما يعني تعطيل الاستثمار لحين حصول الموافقة وبذلك تضعف هذه الجهات معنى النافذة والفائدة المرجوة منها، وفي مقترح الترويج للاستثمار على نحو صحيح في الداخل والخارج، دعا التقرير الى التركيز على الأردنيين المغتربين أولا، ثم المستثمرين العرب، من خلال سياسة واضحة مبينة على استراتيجية تتعامل مع الاستثمار والصناعة والتجارة في قالب واحد متكامل، والمفروض أيضا أن تتضافر الجهود داخليا، فالاستثمار يرتبط على نحو وثيق ببيئة العمال، وما لم تتحسن، بل تتفوق بيئة الأعمال في الأردن، خاصة مع صغر حجمه وشح موارده فإن الاستثمارات لن تتحسن الا من خلال هبات في أسعار النفط، أو مصائب اقليمية، يتم التعامل معها استراتيجيا في الأردن.[2]

ثانيا: تقييم الخطة الاستراتيجية في المناطق الحرة الاردنية سنة 2010

تقوم مختلف المؤسسات و شركات المناطق الحرة بإعداد خطط استراتيجية سنوية لإدارة للمناطق الحرة وسنقوم بعرض الخطة الاستراتيجية للمناطق الحرة الاردنية لعام 2010 و ذلك من خلال التقارير السنوية للمؤسسة، والتي تم تلخيصها على النحو التالي:[3]

1- عدد انشطة برامج الخطة الاستراتيجية التي تم تنفيذها و تقييمها

- بلغ عدد الانشطة التي كان معدل الانجاز فيها يزيد عن 100%، خمسة انشطة.
- بلغ عدد الانشطة التي كان معدل الانجاز فيها 100%، 23 نشاطاً.
- بلغ عدد الانشطة التي كان انجازها اقل من 100%، ثمانية انشطة.

2- تقييم الانجاز في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة

كما يلي:

[1] جريدة الراي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] مؤسسة المناطق الحرة، التقرير السنوي 2010، **ص13**، 15-04-2015،
http://www.free-zones.gov.jo/material/AnnualReportArabic2010.pdf

- الهدف الاستراتيجي زيادة حجم الاستثمار في مختلف الانشطة الاستثمارية بنسبة 10%، و الذي تم قياسه من خلال المؤشر التالي: راس المال المسجل في المناطق الحرة العامة و الخاصة، وقد بلغت قيمة المؤشر 1379.2 مليون دينار بنهاية عام 2010، في حين كانت القيمة المستهدفة 1378.9 مليون دينار لنفس السنة.
- الهدف الاستراتيجي تحسين و تطوير الاداء المؤسسي، والذي تم قياسه من خلال المؤشرات:

- عدد الخدمات الالكترونية: بلغ عدد الخدمات الالكترونية المقدمة للمتعاملين مع المؤسسة 10 خدمة الكترونية مع بداية عام 2009، تم اضافة خدمة واحدة خلال عام 2010، ليصبح عدد الخدمات المقدمة للمتعاملين مع المؤسسة 11 خدمة الكترونية، كما هو مخطط له.
- عدد الانظمة الالكترونية: بلغ عدد الانظمة الالكترونية العاملة في المؤسسة، 29 نظاما الكترونيا، في بداية عام 2009، حيث تم اضافة نظاما الكترونيا خلال عام 2010 ليصبح عام 2010 عددها 30 نظام الكتروني مستخدم في المؤسسة، كما هو مخطط له.

- الهدف الاستراتيجي زيادة رضا متلقي الخدمة و الذي تم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- رضا متلقي الخمة الداخلي: بلغ معدل رضا متلقي الخدمة الداخلي بنهاية 2010 حوالي 64.83%، في حين كان المعدل المستهدف 79.1%
- رضا متلقي الخدمة الخارجي: بلغ معدل متلقي الخدمة الخارجي 83.2% خلال 2010، في حين كان المعدل المستهدف 79.1%.

- الهدف الاستراتيجي الاستخدام الامثل للموارد المالية وزيادة كفاءة الاستخدام.
- الهدف الاستراتيجي المساهمة في خدمة المجتمع المحلي و الحفاظ على البيئة وزيادة مستوى المساهمة.

3- تطوير الموارد البشرية

تولي مؤسسة المناطق الحرة الاردنية تدريب الموظفين و اكسابهم المهارات الفنية و الادارية اولوية قصوى، و قد تم عقد 101 دورة تدريبية في مختلف المجالات خلال 2010، استفاد منها 307 شخصاً في مختلف المستويات في المؤسسة، ويبلغ عدد الموظفين في المؤسسة 414 موظف بنهاية عام 2010، مقابل 412 بنهاية عام 2009.

الجدول رقم (03-02): توزيع الدورات و البرامج التدريبية و المشاركين فيها حسب مكان الانعقاد للأعوام 2009-2010.

	2009		2010	
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
خارج المملكة	17	26	5	6
داخل المملكة	123	357	89	232
داخل المؤسسة	5	48	7	69
المجموع	145	431	101	307

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص18.

ثالثا: حركة الاستثمار الاجنبي المباشر داخل المناطق الحرة الاردنية

1- عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة و الخاصة

بلغ عدد العقود الاستثمارية المبرمة خلال 2010 في المناطق الحرة العامة 265 عقدا في مختلف الانشطة الاقتصادية، مقابل 214 عقدا في عام 2009، وبلغت نسبة النمو في العقود الاستثمارية 24%، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): توزيع عقود الاستثمار ومساحتها حسب النشاط و المنطقة الحرة خلال عامي 2009-2010.

المنطقة	النشاط	2009		2010		معدل التغير	
		عدد العقود	المساحة دونم	عدد العقود	المساحة دونم	العقود%	المساحة%
المنطقة الحرة الزرقاء	تخزين البضائع	143	331.1	174	326.7	%22	(%1)
	خدمات	17	4.6	9	0.2	(%47)	(%96)
	صناعي	25	72.8	18	65.9	(%28)	(%9)
	معارض السيارات	22	49.5	57	104.9	%159	%112
	المجموع	**207**	**458.0**	**258**	**497.7**	**%25**	**%9**
المنطقة الحرة سحاب	خدمات	1	0.01	–	–	–	–
	المجموع	**1**	**0.01**	**–**	**–**	**–**	**–**
المنطقة الحرة الكرامة	تخزين بضائع	2	3.6	1	1	–	(%73)
	خدمات	1	0.1	–	–	–	–
	صناعي	–	–	1	2.5	–	–
	المجموع	**3**	**3.7**	**2**	**3.5**	**(%33)**	**(%5)**
المنطقة الحرة الكرك	تخزين بضائع	1	1	3	3	%200	%200
	خدمات	–	–	1	0.01	–	–
	صناعي	–	–	–	–	–	–
	المجموع	**1**	**1**	**4**	**3**	**%201**	**%201**
المنطقة الحرة المطار	تخزين بضائع	1	0.02	1	1		
	خدمات	1	0.04				
	المجموع	**2**	**0.06**	**1**	**1**	**(%50)**	**%1433**
المجموع الكلي		**214**	**462.8**	**265**	**505.3**	**%24**	**%9**

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص23.

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج عدة ملاحظات، انعكس النمو بعدد العقود في صورة تطور ايجابي في المساحات المؤجرة التي ارتفعت الى حوالي 505.3 دونما خلال عام 2010 مقابل 462.8 دونما في عام 2009 بنسبة نمو بلغت 9%، واحتلت المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الاولى بعدد العقود المبرمة، حيث ارتفعت الى 258 عقدا خلال عام 2010 مقابل 207 عقدا في عام 2009، بنسبة نمو 25%، وذلك ناجم عن اقبال المستثمرين على استئجار الاراضي غير المطورة في المنطقة التوسعية منها و استصلاحها على نفقتهم الخاصة، واحتل عدد العقود المبرمة في عام 2010 لغايات تخزين البضائع المرتبة الاولى حيث شكلت ما نسبته 67% من اجمالي العقود، واحتل النمو في عدد العقود الاستثمارية للمساحات المؤجرة لغايات معارض السيارات المرتبة الاولى، حيث كانت نسبة النمو فيها في عام 2010 حوالي 159%، 122% على التوالي.

2- الشركات المسجلة و رأسمالها في المناطق الحرة العامة و الخاصة

من التقارير السنوية لمؤسسة المناطق الحرة الاردنية سنقوم بعرض بعض الاحصائيات حول الشركات المستثمرة داخل المناطق الحرة و من خلال الجدول رقم (03-04) يمكن ملاحظة ما يلي:

ارتفع اجمالي عدد الشركات المسجلة من 2289 شركة مسجلة في عام 2009 الى 2558 شركة في عام 2010، بنسبة نمو بلغة 11.8%، وارتفع رأسمال الشركات المسجلة من 1266 مليون دينار في عام 2009 الى 1339 مليون دينار عام 2010، بنسبة نمو بلغت 5.8%، وبلغ عدد الشركات المسجلة في المناطق الحرة العامة 2418 شركة براس مال مقداره 350 مليون دينار مقابل 140 شركة في المناطق الحرة الخاصة، براس مال مقداره 988.7 مليون دينار.

الجدول رقم (03-04): عدد الشركات المسجلة و راس مالها في المناطق الحرة العامة و الخاصة لنهاية عامي 2009 و 2010.

مناطق...	النشاط	2009		2010		النمو في راس المال	نسبة العدد الى المجموع (%)	نسبة راسمال الى المجموع (%)
		عدد	رأسمال م. د	عدد	رأسمال م. د			
حرة عامة	تخزين	1.852	243.6	2.100	315.9			
	صناعي	165	31.2	178	31.7			
	اعلامي	2	0.1	3	0.1			
	خدمات	134	2.1	137	2.3			
	المجموع	**2.153**	**276.9**	**2.418**	**350.0**			
حرة خاصة	تخزين	44	62.1	45	62.1			
	صناعي	43	212.8	45	212.9			
	اعلامي	3	0.15	4	0.2			
	خدمات	46	713.5	46	713.7			
	المجموع	**136**	**988.6**	**140**	**988.7**			
مجموع كل نشاط	تخزين	1.896	305.63	2.145	377,9	%23.7	%83.9	%28.2
	صناعي	208	243.98	223	244.6	%0.3	%8.7	%18.3
	اعلامي	5	0.25	7	0.3	%31.9	%0.3	%0
	خدمات	180	715.64	183	715.8	%0	%7.2	%53.5
المجموع الكلي		**2.289**	**1.265.5**	**2.558**	**1.339**	**%5.8**	**%100**	**%100**

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص25.

كما تتنوع الشركات المسجلة في المناطق الحرة الاردنية حيث نلاحظ من نفس التقرير ومن خلال الجدول رقم(03-05) ان الشركات ذات مسؤولية محدودية هي اكثر نوع يستثمر داخل المناطق الحرة ب1.381 شركة برأسمال 291.761 مليون دينار اردني، وهذا من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(03-05): توزيع الشركات المسجلة في المناطق الحرة العامة و الخاصة و رأسمالها حسب نوع الشركة حتى نهاية عام 2010.

عامة/خاصة	شركة اجنبية		تضامن		توصية بسيطة		مسؤولية محدودة		المجموع	
	عدد	راس المال	عدد	راس المال	عدد	راس المال	عدد	راس المال	عدد	راس المال
حرة عامة	5	185	896	55.206	136	2.766	1.381	291.761	2.418	349.917
حرة خاصة	–	–	6	1.095	1	50	133	987.567	140	988.712
المجموع	**5**	**185**	**902**	**56.301**	**137**	**2.816**	**1.514**	**1.279.327**	**2.558**	**1.338.628**

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص25.

ونلاحظ ان الشركات الاجنبية قليلة جدا حيث تمثل 2.06% فقط من مجموع الشركات في المناطق الحرة وهدا يدل على عدم نجاح المناطق الحرة الاردنية نسبيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا: حركة التجارة في المناطق الحرة الاردنية

1- حجم التجارة داخل المناطق(كميات)

بلغ حجم التجارة (بضائع داخلة و خارجة الى السوقين المحلي و الخارجي) في المناطق الحرة العامة و الخاصة 2541.2 الف طن في عام 2010 مقابل 1023.9 الف طن في عام 2005، بانخفاض في نسبة النمو بمقدار (1.3%) سنويا، ونما حجم التجارة في المناطق الحرة العامة بمعدل 5.4% سنويا، كما عرفت المناطق الحرة الخاصة انخفاض في نسبة النمو بلغت(0.24%) سنويا، وهدا من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03-06): حجم التجارة في المناطق الحرة العامة و الخاصة خلال الفترة 2005-2010 (الف طن).

السنة	حجم التجارة (حرة عامة)	النمو (%)	حجم التجارة (حرة خاصة)	النمو (%)	حجم التجارة جميع المناطق	النمو (%)
2005	1023.9	–	1822.5	–	2846.5	–
2006	976.3	(%4.6)	1511.0	(%17.1)	2487.3	(%12.6)
2007	1770.2	%81.3	1326.0	(%12.2)	3096.1	%24.5
2008	1848.6	%4.4	1932.4	%45.7	3781.1	%22.1
2009	1638.2	(%11.4)	1768.6	(%8.5)	3406.7	(%9.9)
2010	940.4	(%42.6)	1600.8	(%9.5)	2541.2	(%25.4)
معدل النمو	**%5.4**		**(%0.24)**		**(%1.3)**	

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص26.

كما تحتوي المناطق الحرة في الاردن على ثمان مناطق حرة عامة وخاصة بما يساوي اكثر من 98% من اجمالي حجم تجارة المناطق الحرة الاردنية، حيث احتلت المنطقة الحرة الخاصة (الشركة الهندية الاردنية للكيماويات) المرتبة الاولى بنسبة 47.4% تليها منطقة الزرقاء بنسبة 21.8% و ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(03-07): مساهمة اهم ثمانية مناطق حرة في حجم التجارة في المناطق الحرة الف طن.

المنطقة	كمية التجارة – الداخلة و الخارجة	نسبة مساهمة كل منطقة الى الاجمالي(%)
الشركة الهندية الاردنية للكيماويات	1.203.8	%47.4
المنطقة الحرة الزرقاء	554.9	%21.8
المنطقة الحرة سحاب	244.1	%9.6
شركة برومين الاردن	176.2	%6.9
المنطقة الحرة الكرامة	124.4	%4.9
المنطقة الحرة الخاصة القويرة	117.0	%4.6
شركة الابيض للأسمدة و الكيماويات الاردنية	50.7	%2.0
شركة الباحة لإنتاج الصودا و الكلورين	24.0	%0.9
المجموع	**2.495.0**	**%98.2**

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص27.

2- حجم التجارة الخارجية (قيم):

من خلال الجدول رقم (03-08)، بلغت قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة و الخاصة 3930.7 مليون دينار اردني في عام 2010، مقابل 2196.8 مليون دينار في عام 2005، حيث نمت بمعدل 12.56% سنويا، ونمت التجارة الخارجية بالمناطق الحرة العامة بمعدل 13.62%، كما نمت التجارة الخارجية بالمناطق الحرة الخاصة بمعدل 6.54% سنويا.

الجدول رقم(03-08): قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة و الخاصة خلال الفترة 2005-2010(مليون دينار).

السنة	قيم بضائع خارجة حرة عامة	نسبة النمو	قيم بضائع خارجة حرة خاصة	نسبة النمو	قيم بضائع خارجة حرة عامة خاصة	نسبة النمو الاجمالي
2005	1898.0	-	298.8	-	2196.8	-
2006	1667.0	%3.6	386.4	%29.3	2353.4	%7.1
2007	2284.3	%16.1	380.1	(%1.6)	2664.5	%13.2
2008	2987.1	%30.8	369.0	(%2.9)	3356.1	%26.0
2009	3257.3	%9.0	426.5	%15.6	3683.8	%9.8
2010	3536.9	%8.6	393.8	(%7.7)	3930.7	%6.7
معدل النمو	**%13.62**		**%6.54**		**%12.56**	

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص28.

يلاحظ ان حجم التجارة من حيث الكميات شهد انخفاضا بنسبة (1.3%) سنويا في اعوام (2005-2010) انظر الجدول رقم (03-06)، الا ان حجم التجارة من حيث قيم البضائع الخارجة شهدا نموا مرتفعا بمعدل مقداره 12.56% سنويا في نفس الفترة و هذا من خلال الجدول رقم (03-08)، وتفسير ذلك في ان التجارة في المناطق الحرة الاردنية شهدت تحولا من تجارة بالبضائع الاقل قيمة الى البضائع الاعلى قيمة، والتي امتازت بها تلك الفترة من زيادة في قيمة البضائع و المنتجات.

كما ان بعض المناطق الحرة العامة و الخاصة تساهم بنسب لكبيرة في قيم تجارة المناطق الحرة حيث تساهم ثمانية مناطق حرة عامة و خاصة بنسبة 96.4% من اجمالي قيم تجارة المناطق الحرة الخارجة الى السوقين المحلي و الخارجي، فالمنطقة الحرة الزرقاء تسهم ب59.7% تليها المنطقة الحرة المطار 16.3%، وهدا من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(03-09): مساهمة المناطق الحرة العامة و الخاصة في قيم تجارة المناطق الحرة الاردنية(مليون دينار).

المنطقة	تجارة خارجة(محلي اجنبي)	نسبة مساهمة كل منطقة الى الاجمالي
المنطقة الحرة الزرقاء	2.321.3	%59.7
المنطقة الحرة المطار	635.1	%16.3
المنطقة الحرة سحاب	479.0	%12.3
شركة برومين الاردن	84.5	%2.3
المنطقة الحرة الخاصة القويرة	63.7	%1.6
المنطقة الحرة الكرامة	56.1	%1.4
الشركة الهندية الاردنية للكيماويات	53.9	%1.4
شركة تطوير مدن تقنية المعلومات و الصناعة	50.9	%1.3
المجموع	3.744.5	%96.4

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة، مرجع سابق، ص29.

مما سبق تعد المملكة الاردنية من بين البلدان العربية الرائدة في انشاء المناطق الحرة و كان ذلك سنة 1973، عن طريق انشاء المنطقة الحرة العقبة والتي عرفة توسعا مع مرور الزمن ولم تتوقف السلطة الاردنية عند هذه المنطقة فقط بل قامت بإنشاء عشرات من المناطق الحرة العامة و الخاصة والتي لعبت دورا كبيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال توفير مناخ استثماري يستقطب اليه الاستثمار المحلي و الاجنبي، و لم يتوقف دور مؤسسة المناطق الحرة الاردنية على توفير بيئة قانونية واصدار مراسيم جافة بل اهتمت بالمقومات الاخرى لنجاح المناطق الحرة، فكانت الارادة السياسية القوية لإنجاح تلك المناطق ظاهرة كتوفير المرافق الضرورية للمستثمر مثل الخدمات الالكترونية و الانظمة الإلكترونية، وكدلك اعفاء المستثمر الاجنبي من أي قيد جمركي او ضريبي داخل المناطق و منحه جملة من التحفيزات و الاعفاءات، حتى وان لاحظنا ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في هدا البلد كان بنسب قليلة نوعا ما لكن لو نظرنا الى الامكانيات الطبيعية للبلد وقلة عدد سكانه لاعتبرنا انجازات الاردن في هدا المجال ممتازة، وحتى تأثر

المناطق الحرة في الاردن كان في السنوات التي جاءت بعد الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، بل مؤسسة المناطق الحرة نجحت في سنة 2010 في تحقيق هدفها الاستراتيجي في زيادة حجم الاستثمار بنسبة 10% في المناطق العامة و الخاصة، وقد بلغت قيمة المؤشر 1379.6 مليون دينار بنهاية 2010، في حين كانت القيمة المستهدفة 1378.9 مليون دينار، اي اكبر من القيمة المستهدفة وهدا يعود الى وجود كادر بشري يدير شركة المناطق الحرة بشكل احترافي جدا، كل هذه المعطيات تطرح تساؤل واحد، لماذا تفوق او نجح نسبيا هذا البلد في هدا المجال بينما الجزائر و ما تمتلكه من امكانيات هائلة في جميع المجالات، ماتزال بدون منطقة حرة واحدة عبر تراب الوطن الشاسع، وهذا ما سنتحدث عنه في العنصر القادم.

المبحث الثاني: المنطقة الحرة ببلارة و اسباب الغائها

قامت الجزائر في تسعينات القرن الماضي بإصدار قوانين لإنشاء المناطق الحرة من خلال مراسيم وزارية وقد جسدت هذه القوانين على ارض الواقع و تم انشاء المنطقة الحرة بلارة في عام 1997، بولاية جيجل، لكن هذه المنطقة تم تحويلها الى منطقة صناعية عادية كباقي المناطق الصناعية الموجودة عبر تراب الوطن.

المطلب الاول: تجربة المنطقة الحرة ببلارة

اولا: نشأة المنطقة الحرة ببلارة

تقع منطقة ببلارة في دائرة الميلية على الساحل الشرقي لولاية جيجل و تبعد على مدينة جيجل ب 50 كم شرقا و تتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تاخذ موقعا استراتيجيا بالإضافة الى قربها من الطريقين الوطنيين 27 و 28 الرابطين بين جيجل و سكيكدة، وخط انابيب الغاز الذي يصل بين الولايتين، كما تبعد المنطقة عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم من ميناء جنجن و تتربع على مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة اعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد ومحاطة بجدار علوه 3 متر و طوله 13000 متر.[1]

أنشئت المناطق الحرة، لأول مرة بموجب المادة 93 فقرة 2 من المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 [2]، بنصها على أنه :" ...يمكن إنشاء مناطق حرة في القطر الجمركي لا تخضع كلية أو جزئيا للتشريع و التنظيم الجاري بهما العمل وفق الشروط التي سيحددها قانون خاص"، تم وضع الإطار القانوني لهذه المناطق بموجب المرسوم التشريعي 93-12 ، حيث تعرف المادة 25 منه الاستثمارات التي تنجز في هذه المناطق بنصها على أنه :"يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، و مسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير تتم وفقا لإجراءات جمركية مبسطة"، و تنص المادة 34 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه :" تحدد شروط و كيفيات تعيين المناطق الحرة، ضبط حدودها و امتيازاتها و تسييرها، بنصوص لاحقة"، و تطبيقا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي 94-320 المتعلق بالمناطق الحرة.[3]

---

[1] منور اوسرير، مرجع سابق، ص 43.

[2] الجريدة الرسمية، **المرسوم التشريعي 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993**، عدد 04، الجزائر، الصادر في 19 جانفي 1993.

[3] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي 94-320 المتعلق بالمناطق الحرة**، عدد 67، الجزائر، الصادر في17 اكتوبر 1994.

تنص المادة 2 فقرة 2 من المرسوم التنفيذي 94 -320 على إحداث المناطق الحرة بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح من وزير المالية، يحدد موقعها الجغرافي و مساحتها و إن استوجب الأمر الأنشطة المسموح بمزاولتها بها، تطبيقا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي 97-106، الذي قام بإنشاء أول و آخر منطقة حرة، بناءا على تقرير وزير المالية، يتعلق الأمر بالمنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل، حيث تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 97-106، على أنه :"يتضمن هذا المرسوم إنشاء منطقة حرة بموقع "بلارة"، في ولاية جيجل، كما يضبط وضعيتها الجغرافية و حدودها و قوامها و مساحتها، و كذلك الأنشطة المسموح القيام بها" تتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في هذه المناطق، قبل كل شيء في إعفائها من كل الضرائب، الحقوق، و الجباية على الأنشطة المزاولة داخل المنطقة، باستثناء ما يتعلق بالحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، و كذلك المساهمات و الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، إلا في حالة وجود اتفاقية تتضمن أحكام مخالفة، يمكن للعمال الأجانب أن يختاروا الانضمام لنظام اجتماعي غير جزائري.[1]

تطبيقا لنص المادة 28 من المرسوم التشريعي 93-12، صدرت المادة 23 من المرسوم التنفيذي 94-320، و التي تفرض على العمال الذين يختارون الانضمام لنظام اجتماعي غير جزائري، ان يقدموا للهيئة المختصة المتواجدة في الدائرة التي تقع فيها المنطقة الحرة (الميلية)، حسب المادة 5 من القرار الصادر عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية طلب عدم الانتساب، حددت المادة 02 من القرار الذي جاء لتطبيق احكام المادة 23 من المرسوم التنفيذي 94-320 المقصود بالمستخدمين ذوي الجنسية الاجنبية غير المقيمين المذكورين في المادة 28 من المرسوم التشريعي 93-12، وهم المستخدمون الذين لهم صفة عمال أجراء أو غير أجراء، و يحدد هذا القرار حق اختيار نظام اجتماعي غير النظام الجزائري في مرة واحدة، هناك عدة تسهيلات فيما يتعلق بالعمل في هذه المناطق، حيث يمكن تشغيل العمال بغض النظر عن جنسيتهم، و ذلك وفقا لتصريح بسيط سواء لمصلحة التشغيل، أو بناء على مناقشة عقد عمل حر داخل المنطقة و ذلك بين العامل و صاحب العمل.[2]

[1] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي 97-106 المتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة**، عدد20، الجزائر، الصادر في 5 افريل 1997.

[2] الجريدة الرسمية، **قرار مؤرخ في 3 افريل 1995 يحدد شروط عدم انتساب المستخدمين الاجانب الذين يشتغلون في المناطق الحرة الى نظام الضمان الاجتماعي الجزائري و كيفيات ذلك**، عدد54، الجزائر، الصادر في 24 سبتمبر 1995.

ثانيا : التحفيزات الممنوحة داخل المنطقة الحرة

كما قدم المشرع الجزائري من خلال المرسومين التنفيذي رقم 94-319 والتشريعي رقم 93-12 العديد من الحوافز و الامتيازات المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة، هذه الحوافز شملت المجالات التالية : [1]

1- حوافز جمركية و جبائيه: حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من:

- جميع الضرائب.
- جميع الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي.
- جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

واستثنى من ذلك الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، وكذا المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى هذه الإعفاءات يسمح للمستثمرين:

- تصدير واستيراد الخدمات والبضائع التي يستلزمها إقامة المشروع ويسره حسب النظام الجمركي والمصرفي المحدد في التشريع والتنظيم المعمول بهما باستثناء:
  - البضائع الممنوعة بصفة مطلقة.
  - البضائع المخلة بالنظام العام أو الأمن، النظافة والصحة العمومية.
  - البضائع التي تخالف القواعد السارية على حماية البراءات العلمية وعلامات الصنع، التأليف والاستنساخ وحماية بيانات المصدر.

- يمكن وضع كل البضائع في المناطق الحرة مهما كانت طبيعتها، كميتها أصلها مصدرها أو اتجاهها و تكون مدة إقامتها غير محددة، و لا تطلب بأي ضمان مالي مقابل قبولها في المناطق الحرة.

2- حوافز مالية و تجارية: تتمثل فيما يلي:

- يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطنية و يمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%.

- تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به وتدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد.

[1] بلعزوز بن علي و احمد مداني، مرجع سابق، ص 12-13.

– تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، ومسعرة من البنك المركزي الجزائري.

– لتسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على حقوقهم المالية، يمكن لهم بكل حرية فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، وتسدد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية والتي هي ضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

– تخضع طبقا لنظام الصرف الخاص بالمناطق الحرة حركات رؤوس الأموال في المنطقة الحرة سواء بينها أو بين التراب الجمركي وبين طرف يوجد خارج التراب الجمركي.

– تخضع عملية تزويد المتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة بالسلع والخدمات انطلاقا من التراب الجمركي لتنظيم التجارة الخارجية ومراقبة الصرف والنظام الجبائي والجمركي المطبق على التصدير.

3- حوافز اجتماعية في مجال العمل: تتمثل فيما يلي:

– يكون للمستثمرين في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من أي جنسية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا.

– تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء والمؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين وذلك بغض النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة.

– يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة" غير مقيم "قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري كما ذكرنا سابقا.

4- حوافز بيئية (إيكولوجية): يمكن ان توضع كميات الحطام والنفاية لا سيما النسيجية، الجلدية الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك في التراب الجمركي بناءا على طلب المشغل مع مراعاة الحصول على الرخص المطلوبة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ثالثا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلاّ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا، و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل التالية: [1]

– الاستقرار السياسي فلي غياب هذا العامل أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد، نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

– العجز الكبير في الاتصالات والمعلومات وذلك لعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار أو بمفهوم أوسع" ضعف المؤسسات" التي تعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات.

– ثقل الإجراءات الإدارية و تعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار أو البيروقراطية والروتين الإداري في الإجراءات وانجاز المعاملات والفساد الإداري وغياب الدراسات والمعلومات ذات النوعية فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يريد من التعقيدات والمحسوبة الإدارية.

– رفض التحكيم الدولي، ان رفض الجزائر للتحكم الدولي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ومن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية.

– مشكلة المركزية الحاكمة حيث ولحد اليوم سيطرة القطاع العام والاقتصاد الممركز والخطط وبشكل ملحوظ ، فرغم ما أصدرته الجزائر من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب ويعرف البرنامج بطء كبير في تنفيذه، وهذا الأمر يشكل عائق أمام الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من ارتباطا وثيقا لمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات الشراكة والمنافسة والتمويل ونذكر منها خاصة دور قطاع البنوك ومدى استقلاليتها.

[1] علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، **مجلة الاقتصاد و المناجمانت**، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005 ، ص387.

– مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي، حيث ان عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطوره وسيطرة القطاع العام يشكل عائق في توفير التمويل والقروض البنكية و بطء في معالجة حلقات المستثمرين و صعوبة الحصول على تسهيلات كما أن فشل تجربة البورصة عقد من تعاملات المستثمرين من شرا ء او بيع العقارات أو أسهم أو سندات.

– التخلف الكبير في الهياكل القاعدية، لأنه تعاني الجزائر من تخلف في الهياكل الأساسية و التجهيزات الأساسية والبنية التحتية كما توجد قطاعات كثيرة خاضعة لإعادة الهيكلة ونذكر من أهمها ضعف قدرة استيعاب ميناء الجزائر، وكذلك نقص الطرق والمواصلات.

– القطاع الوهمي (اقتصاد موازي) عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير، والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم السوق.

– عدم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، ان عدم انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط واجراءات هي في صالح المستثمر والتي لم تصادق الجزائر عليها.

– صعوبة الحصول على العقار الصناعي ويشكل أحد أهم الصعوبات التي يواجهها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء وذلك قصد إنشاء موقع للمؤسسة الصناعية التي تستوفي القرب من السوق ووفرة المواد الأولية والطريق السريع والسكك الحديدية وغيرها ورغم شساعة البلد وتنوع ميزات المناطق التي تشكل عقار صناعي، وزد على ذلك ارتفاع تكاليف هذه العقارات.[1]

– عدم و جود مناطق حرة فعالة في الجزائر حيث بادرة الجزائر الى انشاء مناطق حرة ووضعت قوانين جيدة تتماشى مع متطلبات المستثمرين وكان ذلك في بداية التسعينات لكن تلك المناطق على ارض الواقع لم تضف الى اليوم الشيء المطلوب من انشائها للاقتصاد الوطني.

ومن خلال الجدول التالي سنحاول قياس نسب التغير الحاصل في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من سنة 2005 الى 2012.

[1] عبد الرؤوف بوشمال ، مصدر سابق، ص 150–151.

الجدول رقم (03-10): حجم تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر(الوحدة مليار دولار).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التدفق	1.101	1,762	1.539	2.320	2.532	2.081	2.037	1.542
نسبة التغير	-	%60.03	(%12.65)	%50.74	%9.13	(%17.81)	(%2.81)	(%24.3)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد تذبذب في حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، ونلاحظ ان الجزائر لم تتأثر بالأزمة العالمية سنة 2008 كباقي اغلب بلدان العالم ويعود ذلك لان النسبة الاكبر من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تكون موجهة لقطاع المحروقات وبنسبة كبيرة جدا.

رابعا: الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة في الجزائر

توجد ثلاث هيئات و هي: [1]

1- اللجنة الوطنية للمناطق الحرة: تُحدّث هذه الهيئة لدى وزير المالية و تتكون من ممثلين، وتتكفل بالمهام التالية:

- تدرس و تقترح تعيين المناطق وضبط حدودها.
- تفحص أي مسالة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة.
- تبادر باي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق الحرة و جعل النشاط فيها ذي مردودية احسن.

و جاء القرار المؤرخ في 02-05-1995 و وفقاً للمادة 24 لينصب هذه اللجنة.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة، و نظمت في شكل شباك جيد و وحيد يضم مجموعة من الادارات و الاجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر، ادارة الضرائب، املاك الدولة، ادارة الجمارك، و مهامها هي:

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار.
- ترافق و تساعد المستثمرين في استكمال الاجراءات و انشاء المشروعات الاستثمارية.
- تصدر قرارات منح المزايا و التحفيزات.

[1] بلعزوز بن علي و احمد مداني، مرجع سابق، ص 10.

- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من طرف المستثمر.

3- المستغل: يمنح امتياز استغلال المنطقة الحرة وتسييرها شخصاً معنوياً عمومياً او خاصاً يسمى المستغل عن طريق مزايدة وطنية و دولية مفتوحة او محدودة عن طريق التراضي، ويترتب على منح الامتياز اعداد اتفاقية بين المستغل و الوزير المكلف بالمالية، ويلحق بها دفتر شروط يحدد خصوصاً حقوق صاحب الامتياز، واجباته و الاتاوات السنوية التي يجب ان يدفعها لإدارة الاملاك الوطنية، ويتكفل المستغل بالأشغال التالية:

- تهيئة شبكة طرق المواصلات و مواقف السيارات.
- الاصال بالشبكات البسيطة.
- بناء مباني الاستغلال و مباني لحاجات المتعاملين.
- بناء السياج المحيط بالمنطقة و نقاط العبور طبقا لمواصفات مصالح الجمارك.

كما انه قد تم اختيار بلارة من بين مجموعة من الخيارات لمناطق مختلفة عبر الوطن وفق عدة معايير و الجدول التالي يبين لنا النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة.

الجدول رقم(03–11): النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المطقة الحرة.

البيان	المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المجموع	معايير خاصة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
جيجل	9000	1800	558	13342	2500	18542	1
العاصمة	7900	1750	281	11157	4000	15157	2
عنابة	6350	1700	970	11272	2500	13772	3
تلمسان	6450	1700	659	10726	2500	13226	4
وهران	6550	1300	1164	13124	–	13124	5
مستغانم	4950	1550	304	8041	2500	10541	6
سكيكدة	4050	1200	497	7835	–	7835	7
الشلف	3180	1300	530	6105	1000	7105	8
تبسة	3650	1650	391	6724	–	6724	9
تمنراست	3350	1200	85	5435	1000	6435	10
اليزي	3350	1200	93	4891	1000	5891	11
الاغواط	400	1700	240	3225	1500	4725	12
سوق اهراس	600	1550	118	2877	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	3739	–	3739	14
الطارف	300	1350	255	2536	–	2536	15

المصدر: بلعزوز بن علي و احمد مداني، مرجع سابق، ص 12.

- المعيار (01) الهياكل القاعدية للنقل و المرافق المتعلقة بها.
- المعيار (02) نوعية و امكانيات الخدمات العامة.
- المعيار (03) توفر اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية.

المطلب الثاني: اسباب الغاء المنطقة الحرة ببلارة

اولا: الغاء المنطقة الحرة ببلارة

تم الغاء المنطقة الحرة بلارة بموجب القانون رقم 10–06 في 28 جمادى الاولى 1427هجري الموافق 24 يونيو و فقا للسلطات الجزائرية، و الغاء قانون 2003 بشان المناطق الحرة في المقام الاول نتيجة للتغيرات التي يحملها بدا سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و مفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العامية، وقد تزامن هذا الالغاء مع الفشل في ايجاد مسير (المستغل كما ذكرناه) للمنطقة

الحرة، رغم مرور اربع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل المذكور سابقاً، وقد قامت وكالة ترقية الاستثمار و دعمه بإعلان مناقصة دولية في سنة 1998 للبحث عن مسير او مستغل عن طريق الامتياز و كانت النتيجة سلبية، وقررت الحكومة الجزائرية تحويل ما انجز من مشروع المنطقة الحرة الى منطقة صناعية عادية.[1]

ثانيا: اسباب الغاء المنطقة الحرة ببلارة

يبدو ان هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التعثر رغم انها لديها المزايا و الضمانات التنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم و اهم هذه العوامل:[2]

- الاعفاءات الضريبية و المزايا و الضمانات الاخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر بل هناك عدة جوانب اخرى تتعلق بمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر بمكوناته المختلفة سواء البيئية او السياسية او المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها و المفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة و ليس من الجانب التشريعي فقط.
- غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.
- عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي " دبي " هونج كونج.

كان التصريح الرسمي من قبل المسؤولين الجزائريين، بعد صدور المرسوم التنفيذي لإلغاء المنطقة الحرة ببلارة، يجد تفسيره في كون ان الجزائر قد امضت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، اضافة الى انها سوف تنظم قريبا الى المنظمة العالمية للتجارة، بذلك لم يعد هناك حاجة لهذا النوع من المناطق، كما اكد المسؤولين ان القانون الذي انشئ المناطق الحرة، أي الامر03-02، لن يكون محل الغاء، وتحوّل المنطقة الحرة ببلارة لمنطقة صناعية كما كانت، وهناك من يعتقد ان الحكومة لم تجد "المستغل" الذي يسير المنطقة وحسب هذه الدراسة يُعد السبب الحقيقي هو الاحتمال الثاني لأنه لم نجد ولا نشاط اقتصادي واحد ولا تقارير سنوية عن حجم النشاطات داخل المنطقة بعد تحويلها الى منطقة حرة سنة 1997، ومازال السور الذي

[1] فطيمة لبعل، مرجع سابق، ص85.

[2] منور اوسرير، مرجع سابق، ص45.

يطوقها و الباب الحديدي العملاق و بعض البنايات التي تبدو عليها اثار القدم و الاهمال شاهدة على بقاء المشروع في مهده دون انطلاقة و تجسيد، أي ان المنطقة لم تقم باي عمل تجاري او صناعي، وعن سبب عدم رغبة الخواص او المستثمرين في تسيير منطقة بلارة، رغم منح الدولة جملة من التحفيزات لصالح المستغل، ويتمثل هذا السبب حسب راي الباحث في غياب مقومان رئيسيان في انشاء المناطق الحرة هما الارادة السياسية و الجانب الامني في تلك الفترة، فمن غير المنطقي انشاء مشروع ضخم بتلك التكاليف في منطقة لا تتمتع بالاستقرار الامني في ذلك الوقت وايضا المناطق المحيطة بها، انظر الى الجدول رقم(03-11) لا يوجد معيار الامن لاختيار المكان المناسب لاحتضان المنطقة الحرة، وهو اول معيار لإنشاء و نجاح المناطق الحرة، اما تصريح المسؤولين بخصوص الغاء المنطقة الحرة ببلارة قد كانوا متسرعين في تصريحاتهم بخصوص انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث الى يومنا هذا تسعى الجزائر جاهدة الى ذلك دون جدوى، حتى و ان انظمة الجزائر الى تلك المنظمة فان انجح البلدان في هذا المجال منظمة الى هذه الهيئة العالمية كالإمارات و الصين، اما ما يتعلق بإمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي راينا ان اوروبا ليست الشريك الوحيد للجزائر، ولا حتى المفضل خاصة انه بعد اعلان الغاء المنطقة الحرة ببلارة وتحولها الى منطقة صناعية توجد الان شركات اماراتية و قطرية من اجل انشاء مصنع ضخم للحديد و الصلب في نفس الموقع.

خلاصة الفصل:

تأسيسا على ما سبق تعد التجربة الاردنية احدى انجح التجارب في مجال المناطق الحرة، فرغم ان بعض التقارير السنوية و البيانات الدولية تشير الى ان حجم الاستثمارات و حركة التجارة في المناطق الحرة الاردنية تعد ضعيفة نوعا ما، لكن بمقارنة هذه البيانات مع الامكانيات الطبيعية و المعدنية للأردن القليلة جدا لوجدنا ان هذا البلد قد نجح في استقطاب الاستثمارات الاجنبية و المحلية، وانشاء مجموعة من المناطق الحرة التي ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال تهيئة مناخ استثماري مناسب للقيام بالنشاطات الاقتصادية داخل المناطق الحرة التي تسير من قبل مؤسسة المناطق الحرة بشكل احترافي ومرونة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، الامر الذي ادى الى تطور هذه المؤسسة من ادارة منطقة واحدة فقط الى تسيير العشرات من المناطق الحرة عبر هذا البلد الذي لا يملك نصف امكانيات الجزائر الطبيعية التي لا توجد فيها منطقة حرة واحدة، فرغم اصدار الجزائر مجموعة من القوانين التي نجدها في اكبر المناطق الحرة نجاحا، لكن القوانين الجافة وحدها لا تضمن حتى انشاء المناطق الحرة، فلابد بالأخذ بأسباب و مقومات انشاء و نجاح المناطق الحرة.

الخـــاتمة العـــامة

الخـــاتمـــة العـــامـــة

خاتمة عامة

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ان المناطق الحرة تلعب دوراً هاماً و كبيراً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو البلدان المضيفة لهذه المناطق، حيث ان معظم الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الكبرى في العالم تتوجه نحو الاماكن التي تكون فيها النشاطات الاقتصادية اكثر تحرراً من القيود الجمركية و الرسوم الضريبية و كذلك تقوم بالبحث عن مناخ استثماري مناسب يساعد في عملياتها الاستثمارية المختلفة، فالمستثمر الاجنبي قبل ان يستثمر في اي بلد ما يقوم بدراسة مكونات بيئة الاستثمار داخل البلد المضيف، من مكونات اقتصادية و سياسية وحتى اجتماعية، لهذا وجب على اي بلد راغب في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ان يوفر مناخ استثماري مناسب، وهذا المناخ المناسب نجده في فلسفة و مفهوم المناطق الحرة التي تقوم بتوفير جملة من الامتيازات و التحفيزات لصالح المستثمر الاجنبي و حتى المحلي، و ما لا شك فيه ان المناطق الحرة تمثل المحور الرئيس في جذب تلك الاستثمارات في مختلف دول العالم، وتتنافس معظم دول العالم على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر لما يتمتع به هذا الاخير من عدة مزايا لتحريك عجلة التنمية داخل البلد المضيف، لهذا سعت اغلب دول العالم الى انشاء وتفعيل المناطق الحرة، ولإنشاء المناطق الحرة يتطلب من البلدان المنشئة ان تقوم بدراسات عن اماكن تلك المناطق و هل هذه الاماكن تستوفي مقومات انشاء المناطق الحرة من مقومات سياسية و امنية واستراتيجية الموقع..، فمعظم المناطق الحرة الناجحة في العالم تجدها تتمتع بهذه المقومات و تتميز بمقومات نجاحها.

اولاً: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الاولى:** وهي مؤكدة حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتحرك نحو الاماكن التي تتميز بالحرية من القيود الجمركية و الرسوم الضريبية، و ينجذب الى مناخ استثماري يسهل عمليات الاستثمار، وكل هذا ضمن فلسفة و فكرة المناطق الحرة التي تسعى الى استقطاب الاستثمارات المختلفة و هو الهدف الرئيسي من انشاء المناطق الحرة، حيث يتوقف نجاح المناطق الحرة في حجم جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي حر في جميع تعاملاته الاقتصادية في هذا النوع من المناطق من جميع القيود التقليدية، وكل هذا معروض في ثنايا الفصل الثاني من هذه الدراسة.
- **الفرضية الثانية:** اتضح بطلان هذه الفرضية حيث انه لإنشاء المناطق الحرة لابد ان تتوفر مجموعة من المقومات في اماكن اقامتها و تكون هذه المقومات متكاملة و متناسقة فيما بينها ولعل اهم هذه

الخـــاتمـــة العـــامـــة

المقومات، المقومات السياسية و الامنية التي فُقدت في منطقة بلارة، فلم تكن هناك ارادة سياسية لإيجاد المستغل (الذي يسير المنطقة)، و سبب عزوف الخواص عن ادارة المنطقة يعود الى سبب الجانب الامني الذي غاب في بلارة و المناطق المحيطة بها في ذلك الوقت، وهذا ما اتضح في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ثانياً: نتـــائج الدراسة

بعد هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج و تتمثل في:

- الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في موجوداته في بلد اخر يكون مضيف لعمليات استثماره، و يعد نوعا من انواع التمويل الطويل المدى.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر استقراراً من باقي الاستثمارات الاخرى لان المستثمر الاجنبي المباشر يستثمر في مصانع وفي موجودات و هي اقل عرضة للتقلبات من باقي الاستثمارات الاخرى و بالتالي فهو يقلل من التعرض للازمات المالية.
- الاستثمار الاجنبي يتحرك نحو المناطق التي تتمتع بالحرية من القيود الجمركية و توفرها على مناخ استثماري جيد.
- تذبذب تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر في سنوات الدراسة، وعدم تأثره بالأزمة العالمية 2008 بسبب ان نسبة كبيرة جداً من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يتدفق لقطاع المحروقات.
- المناطق الحرة هي المحور الرئيس في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف دول العالم، كالمناطق الحرة في الامارات و الصين.
- تُوفر المناطق الحرة بيئة جد مناسبة للقيام بعمليات الاستثمار في مختلف المجالات، وذلك عن طريق تقديم جملة من الاعفاءات الضريبية و التحفيزات المالية كحرية تحرك رؤوس الاموال من البلد المضيف الى الخارج.
- الشركات الاجنبية قليلة جدا في المناطق الحرة الاردنية حيث تمثل 2.06% فقط من مجموع الشركات، وهذا في نهاية 2010، و تدل هذه النسبة على عدم نجاح المناطق الحرة الاردنية نسبيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- يلاحظ ان حجم التجارة من حيث الكميات شهد انخفاضا بنسبة (1.3%) سنويا في اعوام (2005–2010)، الا ان حجم التجارة من حيث قيمة البضائع الخارجة شهد نموا مرتفعا بمعدل

مقداره 12.56%، وتفسير ذلك في ان التجارة في المناطق الحرة الاردنية شهدت تحولا من تجارة بالبضائع الاقل قيمة الى البضائع الاعلى قيمة، والتي امتازت بها تلك الفترة من زيادة في قيمة البضائع و المنتوجات.

- لا تكفي التشريعات القانونية التي تحمل جملة من التحفيزات المالية و الاعفاءات الضريبية لإنشاء و نجاح المناطق الحرة.
- منطقة بلارة تم الغاءها بسبب عدم وجود مستغل و عدم اقبال الخواص على استغلال المنطقة الحرة ببلارة بسبب الاوضاع السياسية في ذلك الوقت.

ثالثاً: التوصيـــات

- لابد من توفير مناخ استثماري مناسب لجذب اكبر حجم ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر، و اعطاء للمستثمر الاجنبي اكثر حرية ممكنة.
- توفير بنية هيكلية نظراً لأهميتها في الترويج لوجود بيئة استثمارية جيدة و تحسين بيئة الاعمال.
- يجب عند انشاء اي منطقة حرة و حتى تتمكن تلك المنطقة من تغطية تكاليف انشاءها، دراسة الجدوى الاقتصادي من انشاء المشروع من جميع جوانبه و التأكد من ان المكان المراد انشاء عليه المنطقة الحرة يتمتع بجميع مقومات انشاء المناطق الحرة، حيث لا تكفي القوانين و التشريعات التي تحمل مجموعة من الاعفاءات الضريبية و التحفيزات المالية لإنجاح المناطق الحرة.
- يجب وضع استراتيجية سنوية، و العمل على تحقيقها من قبل مسيري المناطق الحرة، كمؤسسة المناطق الحرة الاردنية التي تضع كل سنة استراتيجيات و تعمل على تحقيقها ففي عام 2010 كمثال، كان هدف المؤسسة زيادة حجم الاستثمار بنسبة 10% في المناطق الحرة العامة و الخاصة، وقد بلغت قيمة المؤشر 1379.6 مليون دينار اردني بنهاية 2010، في حين كانت القيمة المستهدفة 1378.9 مليون دينار اردني.
- لا بد من وجود ادارة تقوم بتسيير المنطقة الحرة بكل احترافية في جميع المجالات و الترويج للمنطقة و توفير مادة اعلانية للمستثمرين داخل المنطقة كإصدار تقارير سنوية او انشاء مجلات تابعة لصالح الجهة المسيرة للمناطق الحرة خدمتاً للمستثمرين الاجانب و حتى المحليين، وان تتمتع قرارات الهيئة المسيرة بقدر عالي من المرونة لتكيف مع المتغيرات الاقليمية و العالمية.

الخـــاتمـــة العـــامـــة

- يجب اخذ العبر مما حدث في بلارة، فالجزائر الان و ما تحتويه و تمتلكه من امكانيات هائلة طبيعياً وجغرافياً و حتى مالياً و توفر الموارد البشرية، ان تُفعّل وتنشئ اكثر من منطقة واحدة لان الجزائر لها عدة اماكن استراتيجية عبر تراب الوطن لاحتضان المناطق الحرة، وذلك من خلال انشاء مؤسسة تدير المناطق الحرة تكون مستقلة في قراراتها لتتأقلم مع المتغيرات الوطنية و الدولية، خاصة ان الجزائر تمتلك من الكوادر الوطنية التي بإمكانها انجاح هذا النوع من المناطق الحرة.

رابعاً: آفاق الدراسة

لأهمية الموضوع فانه يحتاج للعديد من الدراسات والتوسع و التعمق فيه اكثر خاصة في مجال المناطق الحرة.

- المناطق الحرة واهميتها في التنمية الاقتصادية المحلية.
- دور المناطق الحرة في تشغيل اليد العاملة المحلية و الاستثمار في الكادر الوطني.
- اهمية تفعيل المناطق الحرة في الجزائر من جديد في ظل التغيرات المحلية الجديدة.

قـــائمة المـــراجع

قائمة المراجع

اولا: قائمة الكتب

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

2. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

3. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، 2006.

4. دريد محمد السامرائي، الاستثمار الاجنبي– المعوقات والضمانات القانونية – ، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2006.

5. الزين منصوري، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2012.

6. ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

7. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

8. عبد السلام ابو قحف، ادارة الاعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

9. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.

10. عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1996.

11. عبد المجيد قـــدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

12. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

13. الفار عبد الواحد، الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف، مصر، 1972.

14. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

15. قليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.

16. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

17. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان الاردن، 2010.

18. مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

قائمة المراجع

19. مروان محمد السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
20. مصطفى صالح القريشي، المالية الدولية، دار الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2008.
21. نبيل مرسي خليل، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار المعارف، القاهرة، 1995.
22. نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.

ثانيا: قائمة المذكرات

1. بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
2. خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
3. الزين منصوري، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
4. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي – الجزائر تونس المغرب – دراسة مقارنة – ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
5. عبد الرؤوف بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر– ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص فرع التسوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
6. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر– ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
7. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والسعودية – ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
8. فطيمة لبعل، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية– المنطقة العربية الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000–2010 – ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

9. كريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
10. كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
11. ملوكة برورة، أثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر– ، مذكرة شهادة الماستر (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

ثالثا: قائمة المجلات و الملتقيات

1. بلعزوز بن علي واحمد مداني، دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"– ، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 13–14 نوفمبر 2006.
2. علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمانت، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005.
3. منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد2، 2003.

رابعا: قائمة القوانين و التشريعات

1. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي 93–01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، عدد 04، الجزائر، الصادر في 19 جانفي 1993.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 94–320 المتعلق بالمناطق الحرة، عدد 67، الجزائر، الصادر في17 اكتوبر 1994.
3. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 97–106 المتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة، عدد20، الجزائر، الصادر في 5 افريل 1997.
4. الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 3 افريل 1995 يحدد شروط عدم انتساب المستخدمين الاجانب الذين يشتغلون في المناطق الحرة الى نظام الضمان الاجتماعي الجزائري و كيفيات ذلك، عدد54، الجزائر، الصادر في 24 سبتمبر 1995.

قائمة المراجع

خامسا: قائمة المواقع الالكترونية

1. مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، ص37،
http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_a2758.html

2. سمير زهير الصوص، دور الحكومة في التنمية الاقتصادية،
http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

3.المنشاوي للدراسات و البحوث، المنطقة الحرة في جبل علي،
http://www.minshawi.com/other/taushory5.htm

4. بورصة عمان، عشرة اسباب للاستثمار في الاردن، ص01 02،
http://194.165.154.74/ar/printpdf/node/848

5. منطقة معان التنموية، قانون رقم(2) لسنة 2008 قانون المناطق التنموية،
http://www.mda.jo/Files/Development_Areas_Law_AR.pdf

6. جريدة الراي، الاستثمار الأجنبي في المملكة خلال 2002–2012 لم يكن مستداماً ورفع نسب البطالة،
http://www.alrai.com/article/581115.html

7. بيانات البنك الدولي، بيانات التنمية العالمية،
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true

8. مؤسسة المناطق الحرة، التقرير السنوي 2010، ص13،
http://www.free-zones.gov.jo/material/AnnualReportArabic2010.pdf

الملاحق

الملاحـــــــــق

مؤسسة المناطق الحرة
المنطقة الحرة / الكرامة

نموذج طلب إخراج

يرجى التكرم بالموافقة على تنظيم إخراج للبضائع المبينة مواصفاتها أدناه :
اسم المرسل : رقم التفويض :
1- القيمة للإخراج بالدينار الأردني( )
2-

اسم المرسل إليه :
بلد المقصد :

تفاصيل البضائع

تسلسل	رقم الإيداع	تاريخه	نوع البضاعة	عدد الطرود	الوزن	البند	رقم التنازل
1-							
2-							
3-							
4-							
5-							
6-							

تعهد بالبضاعة المرسلة ترانزيت :-

نتعهد نحن الموقعين أدناه بضمان حقوق الغير حول إخراج محتويات الإيداعات رقم أعلاه إلى السادة / ..... بلد المقصد ..... .

- **ملاحظة / تعتبر قيمة الإخراج المصرح عنها على هذا النموذج على مسؤولية شركة التخليص بالتكافل والتضامن مع صاحب العلاقة .**

اسم شركة التخليص / .....
توقيع الموظف / .....
رقم تفويض موظف التخليص / .....

الملاحـــــــــق

مؤسسة المناطق الحرة
المنطقة الحرة / الكرامة

تعهد تخزين بضائع إخراج

نرجو التكرم بالموافقة على تخزين المحتويات المبينة تالياً والعائدة للسيد / السادة / .....
في المستودع / الساحة المؤجرة لنا وعلى مسؤوليتنا بالتكافل والتضامن مع المودع .

رقم البيان	تاريخه	المحتويات	الوزن	العدد	القيمة

- **ملاحظة / تعتبر شركة التخليص المفوضة على المودع مسؤولة مسؤولية كاملة بالتكافل والتضامن وتتحمل المسؤولية المالية والقانونية بخصوص البضاعة .**

اسم وتوقيع المودع / شركة التخليص المفوضة عن المودع
الاسم :
التوقيع والخاتم :
اسم المفوض :
رقم التفويض :
رقم البطاقة الشخصية :
التوقيع والخاتم :
الرقم الوطني :

اسم وتوقيع المستثمر أو المفوض عنه
الاسم :
رقم المستثمر :
اسم المفوض :
رقم التفويض :
رقم البطاقة الشخصية :
الرقم الوطني

مشروحات المنافست :
تم تدقيق التفاويض وجرى التوقيع أمامي
اسم الموظف :
التوقيع :

مشروحات قسم محاسبة الإيرادات :
المستثمر المنوي تخزين المحتويات أعلاه لديه مؤمن له وللغير ولغاية تاريخه / / 200 وبقيمة ( ) دينار والمحتويات من ضمن البضائع المؤمن عليها .
اسم الموظف :
التوقيع :

قرار المدير : أوافق على تخزين المحتويات وحسب المعلومات الواردة أعلاه وعلى مسؤولية الطرفين بالتكافل والتضامن شريطة الإلتزام بقواعد التخزين ومستلزمات السلامة العامة .

الملاحـــــــــق

مدير المنطقة الحرة / الكرامة

نموذج إدخال شاحنات فارغة

السيد مدير المنطقة الحرة / الكرامة

أرجو التكرم بالموافقة على إدخال السيارات الشاحنة والمبينة مواصفاتها أدناه وذلك لغاية التحميل من المنطقة الحرة الكرامة وعلى مسؤوليتنا الكاملة ونتعهد بإخراجها محملة لغاية (48) ساعة من ساعة الدخول بوثائق وإجراءات أصولية من مستودعات السادة / ..... وفي حال عدم التحميل يتم إعلامكم بذلك خطياً .

اسم شركة التخليص **التوقيع والخاتم**

التاريخ : / /

التسلسل	رقم الشاحنة	جنسيتها

- **قرار المدير : موافق وعلى مسؤوليتكم الكاملة .**

- **ملاحظة : تعتبر الموافقة ملغاه بعد مرور (48) ساعة عليها .**